جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

إشكالية تحقيق الأمني في إطار التلوث البيئي

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترفي قانون دولي عام

تخصص قانون دولي عام

إعداد الطالبين :
-زيادي يحي الحمدي
- بكاي ابراهيم

إشراف الأستاذة :
-أمال بيدي

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

** الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا **

نتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الكبير إلى الأستاذة القديرة :

"الدكتورة بيدي أمال "

على قبولها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل ما قدمته لنا من توجيهات قيمة و آراء سديدة.

** الإهـداء **

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

* والدي الكريم*

إلى مصدر الحنان و الإلهام إلى مُشجعتي

إلى الساهرة على راحتي * **والدتي الغالية** *

إلى أخوتي

إلى أفضل الأصدقاء و أصدقهم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

و نسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم .

بكاي براهيم

** الإهـداء **

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

* والديَّ المحترمين *

إلى أفضل الأصدقاء و أصدقهم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

و نسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم .

زيـــادي يحي الحمدي

مقدمة

كانت المشاكل والصعوبات التي تسببها الظروف البيئية، والتقلبات الطبيعية هاجسا أمنيا للأفراد والمجتمعات، على مر التاريخ الإنساني :الجفاف، الفيضانات، الزلازل، العواصف، والاضطرابات البيئية الأخرى ... كلها كانت سببا رئيسيا في وفاة البشر، ومرضهم، وتعطيل المجتمعات عن وظائفها ...لكن في المجتمعات العصرية اليوم ساهمت كل من التكنولوجيا، التجارة، والتصنيع، الاستخدام الضخم للطاقة، التخصص الوظيفي، وتزايد دور المنظمات الاجتماعية في إضعاف القيود التي تفرضها البيئة على الأمن الإنساني، فمنذ الثورة الصناعية وظهور الدولة القومية العصرية، تزايد إنتاج السلع واستخدام الطاقة بضِعف ما كان عليه قبل الثورة الصناعية ،وتزايد حجم المبادلات التجارية العالمية بمائة ضعف، كما تزايد عدد سكان العالم في نفس الفترة من مليار إلى أكثر من 6 ملايير نسمة، وأصبح أغلب سكان العالم اليوم يعيشون أطول، يستهلكون أكثر، ويتلقون تعليما أفضل مقارنة بالأجيال السابقة، وبهذه الطريقة تحول الإنسان في علاقته مع البيئة، من الطرف الأضعف المهدد بالتقلبات الطبيعية، إلى الطرف الأقوى المهدد لسلامة النظم الإيكولوجية.

لكن وبالرغم من كل هذه التطورات التي شهدها العالم، والتي أدت إلى تحسن ظروف المعيشة للسكان، إلا أن الأخطار التي تفرضها البيئية على الأمن الإنساني لم يتم القضاء عليها حتى الآن، حيث تتسبب معدلات الاستهلاك المرتفعة، والتلوث في المجتمعات العصرية ذات الاستهلاك الواسع للطاقة انخفاضا كبيرا في حجم الغابات البكر، فقدان التنوع البيولوجي، نضوب مخزون الأسماك وتدمير الأراضي، تلوث وندرة المياه، تدهور حالة السواحل والبحار، تضرر الإنسان والحيوان والنباتات من المواد الكيماوية والإشعاعية، وتغير المناخ، وارتفاع منسوب مياه البحار...هذا الوضع المتدهور للبيئة ينعكس سلبا على حياة ورفاه الإنسان، الذي يعتبر المسؤول الأول عن الحالة البيئية الراهنة، حسب الدوائر العلمية.

جاء موضوع هذه الدراسة لإلقاء الضوء على القضايا البيئية، ومسألة دمجها في الدراسات الأمنية، مع التركيز على مقاربة الأمن الإنساني، التي تعتبر نقطة تحول، ومساهمة بارزة في نضج حقل الدراسات الأمنية والإستراتجية؛ حيث أخرجها من النظرة الضيقة للأمن، والتي تركز على الجانب الصلب (العسكري) إلى نظرة أكثر شمولا، تأخذ في الاعتبار الجانب اللين الأمن له بعد (سياسي، اقتصادي ، اجتماعي ، ثقافي ، بيئي)، كما نقلها من فكر دولاتي التمركز إلى فكر يتعمق إلى المجتمع و الفرد – الإنسان كوحدة للتحليل، أي أننا سنقوم في هذه الدراسة بشرح وتحليل قضايا الأمن البيئي، بالاستعانة بمنظور الأمن الإنساني.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

1. السبب الأول: ذاتي، ويتمثل في الميل الشخصي تجاه المواضيع المرتبطة بحياة الإنسان ورفاهيته، كالفقر والتنمية، الصحة ...والقضايا المرتبطة بالبيئة، والنقاشات التي تثيرها في العلاقات الدولية، والدراسات الأمنية، وتبعا لذلك قمنا بمزاوجة الموضوعين، فكان موضوع الدراسة هو الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني.
2. يتعلق السبب الثاني بعلاقة الموضوع مع تخصص الدراسات الإستراتجية والأمنية، حيث سنتعرض في هذا الموضوع إلى القضايا البيئية، والنقاشات الحادة التي أثارتها على مستوى الدراسة الأمنية، مع التركيز على منظور الأمن الإنساني المتمركز حول الفرد أساسا.
3. أما السبب الثالث، فيتمثل في الرغبة في الوصول إلى فهم أفضل لعلاقة البيئة بالأمن، والرغبة في إنجاز بحث حول الموضوع، من خلال عرض أهم الكتابات، والمقاربات، والأطروحات النظرية في هذا الحقل.

أهمية الدراسة:

إن ظهور أنماط سلوكية و ظواهراتية غير مألوفة في العلاقات الدولية، ابتداء من تسعينيات القرن العشرين، مثل: الحوكمة العالمية مقابل تراجع دور الدولة، العنف في صوره ما قبل الحداثية (التطهير الإثني)، والعنف البنيوي في مقابل تراجع حدة الحروب بين الدول، خوصصة الاقتصاد وخوصصة الأمن، يجعل جماعات البحث، وصانعي القرار على حد سواء، يعيدون النظر في تصوراهم و رؤاهم الإستراتجية بما يتماشى و طبيعة الوضع الراهن. القضايا البيئية وعلى غرار الظواهر والقضايا الأخرى المستجدة، أخذت نصيبها من الاهتمام، وهذا ما يتجلى من خلال تزايد مخصصات الدول للبحوث العلمية حول المشاكل البيئية، وتنامي اهتمام دوائر صنع القرار بمخرجات هذه المراكز البحثية.كما نستشف أهمية الموضوع أيضا، من خلال مأسسة جهود الفواعل الرسمية وغير الرسمية (المؤتمرات، والاتفاقيات الدولية) الرامية لتدارك المخاطر البيئية، واعتلاء القضايا البيئية لمختلف الأجندات التنموية، و استحداث القوانين (وزارات البيئة) التي تعنى بالحفاظ على البيئة، ناهيك عن تزايد دور المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

1. المساهمة في جسر الهوة بين النظرية والممارسة، عبر فحص عدد من الطروحات النظرية حول الأمن والقضايا البيئية، و مسألة التوفيق بينهما من خلال مقاربة الأمن الإنساني، وإخراجها من الدوائر الأكاديمية إلى الواقع الممارساتي، لقياس مدى قابلية تطبيقها.
2. وضع خارطة طريق أولية قابلة للتنقيح، تساعد دارسي العلاقات الدولية والأمنية على فهم الظاهرة البيئية، وتأثيرها على تحقيق، وترسيخ الأمن الإنساني، وذلك لارتباطها بكل أبعاده (الاقتصادي، الصحي، الغذائي، الشخصي...).

إشكالية الدراسة:

لقد أردنا من خلال هذا الموضوع، معالجة إشكالية مدى توافق القضايا والمشاكل البيئية مع الدراسات الأمنية، من خلال التطرق إلى المنظورات الأمنية، ونظرتها للبعد البيئي، مع التركيز على مقاربة الأمن الإنساني، وإضافاتها التنقيحية للمنظور التقليدي للأمن فيما يتعلق بالتهديدات البيئية، وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم منظور الأمن الإنساني في نقل الموضوع المرجعي للدراسات البيئية؟.

وتعتمد معالجة هذه الإشكالية على البحث المعمق في العديد من جوانب الموضوع، والتي تثير مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- هل يمكن الحديث عن القضية البيئية باعتبارها قضية أمن وطني؟ أو بمعنى آخر، هل لأمننة البيئة نتائج ايجابية؟.
- ما هي المفهوم التي تزودنا بها الطروحات النظرية الخاصة بالأمن الإنساني حول الظواهر البيئية؟ و إلى أي مدى يمكن إسقاطها على الواقع الدولي؟.

كما ينطلق هذا البحث من فرضيتين أساسيتين:

- أن التهديدات والمخاطر تغيرت تبعا للتفاعلات الدولية (التهديدات لم تعد منحصرة في الجانب العسكري فحسب، كما أن مصادر التهديد لم تعد من خارج الدولة دائما)، وهذا يستلزم إعادة النظر في الطروحات النظرية حول الأمن، بما يتماشى وهذا التطور (إدخال البعد البيئي في الدراسات الأمنية).
- لا يجب اعتبار الدول والحكومات هي صانع القرار في السياسة العالمية بالمعنى المطلق، وإنما هناك فواعل أخرى (الأفراد والمجتمعات)، والتي يجب أن تتشارك في تحديد ما إذا كانت هذه القضية أو تلك تعتبر رهانا أمنيا يتطلب التعاطي معه على أنه مطلب من مطالب السياسة العليا، أو اعتباره واحدا من أولويات السياسة الدولية.

الفصل الأول: البيئة كمحدد أمني.

- المبحث الأول:. المبحث الأول: الأمن والأمن الإنسان
- المبحث الثاني: الأمن البيئي – مقاربة الأمن الوطني -.

لم يعد الأمن يعني أمن الأرض وحماية حدود الدولة من العدوان الخارجي، فقد أوضحت العقود الأخيرة أن هناك تهديدات خطيرة لا تناظرية غير التهديدات العسكرية والسياسية تهدد بقاء الإنسان وأمنه، من بينها التهديدات البيئية.

هذه التهديدات والتغيرات البيئية جعلت من البيئة اليوم قضية رئيسية وأمنية من قضايا الأمن الوطني، وبسببها أعيد تعريف الأمن. حيث ظهر مفهوم الأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني المتكاملة والمترابطة وكبعد أساسي في الأمن الوطني، وظهر مفهوم التحرر من آثار المخاطر الطبيعية كركن رابع من أركان الأمن الإنساني، وتم دمج القضايا البيئية ضمن السياسات المنية المتبعة، فمشاكل التغير البيئي ونتائجها عبر المكان والزمان تضيف بعدا جديدا لمفهوم أمن الإنسان[1]، حيث يشكل تدهور البيئة على المدى الطويل تهديدا لأمن الإنسان من خلال تدمير موائل الحياة البرية واستنفاذ الموارد الطبيعية.

بمعنى أن تغير البيئة أصبح يسبب مشاكل أمنية بالنسبة لبعض الأفراد والفئات الاجتماعية عن طريق الحد من الوصول إلى الموارد الطبيعية النوعية، والتي تعتبر مهمة للحفاظ على مصادر رزقهم، ويقوض قدرة الدول على توفير الفرص والخدمات التي تساعد الناس على كسب عيشهم. هذه التأثيرات على سبل العيش هي واحدة من العوامل التي تزيد من خطر الصراع العنيف، الذي هو في حد ذاته يسبب انعدام الأمن الإنساني ويؤدي إلى التغيرات البيئية[2].

(1)- Richard A. Matthew, Bryan McDonald, Jon Barnett and other: **Global Environmental Change and Human Security**, England: Cambridge, 2010, p. 04.
(2)- Jon Barnett and W.Neil Adger: "**Environmental Change, Human Security, and Violent Conflict**", in: Richard A. Matthew, Bryan McDonald, Jon Barnett and other: Op. Cit., pp119-123.

المبحث الأول: الأمن والأمن الإنساني.

لا تعد الاشكالات المرتبطة بالأمن الإنساني مسألة حديثة العهد، إذ نجد محاولات الحضارات القديمة وحتى التاريخ الحديث تناقش الإشكالات الأمنية، وإيجاد حل لها، وتزايد هذا الاهتمام في القرن العشرين حيث شهدت فترة السبعينات والثمانينات جدلا حو مفهوم الأمن الإنساني من خلال التطرق إلى أبرز التحديات ومصادر تهديد أمن الأفراد.

وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ماهية الأمن (المطلب الأول)، حيث نستعرض في الفرع الأول تعريف الأمن لغة واصطلاحا، ثم التطرق إلى مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية (الفرع الثاني).

أما في المطلب الثاني فسنرصد من خلاله محتوى ومفهوم الأمن الإنساني، حيث نتطرق في الفرع الأول إلى مفهوم الأمن الإنساني وأهم خصائصه، ثم نستعرض في الفرع الثاني أبعاد الأمن الإنساني والتهديدات المرتبطة به.

المطلب الأول: ماهية الأمن.

يحاول هذا المطلب التعرف على ماهية الأمن من خلال تعريفه لغة واصطلاحا وكذا الوقوف على أهم المقاربات النظرية للأمن وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف الأمن لغة واصطلاحا.

سيتم في هذا الفرع التطرق إلى النقاشات التي أثيرت بخصوص مفهوم الأمن.

أولا: تعريف الأمن لغة.

يعني الأمان والأمانة بمعنى أمنت فأنا آمن وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف[1].
وجاء في لسان العرب الأمن نقيض الخوف ، وأمن فلان يأمن أمنا فهو آمن[2].

(1)- اسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، القاهرة، ج5، ط1، 1996م، ص 2071.
(2)- ابن منظور: لسان العرب، المطبعة الكبرى، مصر، ج1، 1982م، ص 21.

وفى القران الكريم قوله تبارك وتعالى ﴿... الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾[1]، وقوله تعالى ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ...﴾[2]، وقوله تعز وجل: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ ...﴾[3]، ونستشف من هذه الآيات أن الأمن في الإسلام هو حالة من انعدام الخوف أو الشعور بالتهديد.

ثانيا: تعريف الأمن اصطلاحا.

تعددت الأطروحات حول مفهوم الأمن، كما تنوعت أشكال ومرجعيات تعريفه، ورغم اختلاف الباحثين حول مفهومه ومصادره إلى أنهم على ارتباطه (الأمن) بمتغير التهديد، فلا يمكن تصور الأمن دون اللاأمن والعكس صحيح (*Security ≠ Insecurity*)[4].

حيث يعتبر "ميشال ديلون *Michel Dillon*" أن الأمن لا يعني فقط التحرر من الخوف، بل يعني أيضا الحد من نطاق انتشاره، ولأن الأمن أوجده الخوف فالأمن مفهوم مزدوج يتضمن الأمن واللاأمن في الوقت نفسه، ويؤكد *Dillon* في نفس السياق أن الأمن شكل أساس الفكر المعاصر وأن مهمة الممارسة السياسية هي توفير الأمن[5].

ويرى "ريتشارد أولمن *Recha olman*" أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد (*treat*) الذي هو: الفعل الذي يهدد بطريقة كارثية وفى زمن قصير مستوى حياة سكان الدولة، ويهدد مجموعة الخيارات المتعلقة بإعداد السياسة العامة لدولة ما أو لتنظيمات معينة كالشركات ، المنظمات غير الحكومية والتكتلات الاقتصادية[6].

---

(1)- القرآن الكريم: سورة قريش، الآية 4.

(2)- القرآن الكريم: سورة النساء، الآية 83.

(3)- القرآن الكريم: سورة النور، الآية 55.

(4)- Mechael DillonM Politics Of Security, Routledge, London, 1996, p21 In http://www.routledge.com/books/searh/25/2/2022.

(5)- David Dominique: Sécurité L'après New York, presses Des Science Politique, Paris, 2002, P15.

(6)- Peter Hough: Understanding Global Security, Routledge London, 1ed, 2004, p7.

وهو ما ذهب إليه "والفر آرنولد *A.wolfers*" حيث عرف الأمن بأنه: غياب التهديد ضد القيم المكتسبة مثل الحرية الشخصية للأفراد وحقوقهم الأساسية التي يتمتعون بها داخل دولتهم[1].

أما باري بوزان *Barry Buzan* فيعرف الأمن بأنه: العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فان الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتكاملها الوظيفي ضد قوى التغييرات التي تعتبرها معادية[2].

ويعتبر الأمن القومي بأنه: قدرة الدولة على المحافظة على هويتها ووحدتها الوظيفية[3].

فالأمن إذا معناه أن يكون الإنسان سليما من الأذى، فلا أحد آمن بالكامل ولا يمكنه أن يكون كذلك فالحوادث ممكنة والموارد قد تصبح شحيحة، وقد يفقد الإنسان عمله وقد تندلع الحروب لكن الأكيد هو الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا ليتمكن الإنسان من العيش بشكل محترم[4].

الفرع الثاني: المقاربات النظرية للأمن.

من خلال النقاشات التي أثيرت بخصوص مفهوم الأمن، يمكن الوقوف على ثلاث مقاربات كبرى ساهمت في الوصول إلى المقاربة النقدية التي أثبتت قدرتها في التعامل مع التهديدات الجديدة في العلاقات الدولية، سيتم في هذا الخصوص استعراض محاور التصور الواقعي للأمن، ثم عرض تصور الأمن الجماعي ونظرية السلام الديمقراطي لتخلص إلى تحديد مقتضيات التصور النقدي للأمن.

أولا: المقاربة الواقعية للأمن في العلاقات الدولية (الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة)

(1)- Darios Battistella: Théories Des Relations Internationale, 2eme Edition, Presses Des Science Politique, Paris, 2006, P 461.

(2)– عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة الغصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص14.

(3)- Darios Battistella: Op.cit, p463.

(4)– مارتن غريفيتس، وتيري أكولاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج لأبحاث، الإمارات المتحدة العربية، 2002م، ص78.

يعود مفهوم الأمن في المقاربة الواقعية إلى اليونان والصين حيث نجد جذورها في النظرية التي أسسها توسيديس ***thucydides*** حول الأمن والقوة، بعد الحرب التي جرت بين آثيناواسبارطا، والتي عرفت بالحرب البيلوتيرية حيث اعتبر أن: (إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها، وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته ممن فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل مالا يستطيع رفضه)[1].

ويعتبر سان تسو الاستراتيجي الصيني أن الأمن يعني استعمال القوة لتعزيز مصالح الدولة وبقاءها زمن الحرب، وهو ما ذهب إليه مكيافيلي في كتابه الأمير حيث نصح الحاكم باستعمال القوة وصيانة الدولة لوجودها مهما كان الثمن[2].

وبذلك فان مفهوم الأمن لدى الواقعين هو أمن يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يقسر على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية وهو من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، وهو ما عبر عنه "***Kenneth Waits***" بالقول أنه: (عندما تعم الفوضى يكون الأمن هو الهدف الأسمى، وعندما يكون بقاء الدولة مضمونا تبدأ في البحث عن أهداف أخرى كالريح والهدوء)[3].

يمكن إجمال مبادئ الفكر الواقعي أو المقاربة الواقعية في النقاط التالية:

- أن النظام الدولي في حالة فوضى ولا وجود لسلطة مركزية تستطيع حل النزاعات بين الدول.
- الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ونلعب دورا مهما في السياسة الدولية وموازين القوى
- الحرب حتمية لا يمكن تفاديها فالدول تعمل على تطوير قدراتها العسكرية لحماية نفسها وكذلك للتأثير على الآخرين.
- انعدام الثقة بين الدول والمصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

---

(1)– تاكايوكي ياماورا: مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقاغ، تم الإطلاع بتاريخ 2022/02/25م، على الموقع: http:/www.geocites.com/adelzeggagh/secpt.html.

(2)–تاكايوكي ياماورا: المرجع السابق.

(3)- Darios Battistella: Op.cit, p551.

- توزع القدرات العسكرية خاصة بين الدول هو الذي يتحكم في بنية النظام الدولي (الاستقرار من عدمه)[1].

كل ذلك جعل من الواقعية صراعا حول القوة في العلاقات الدولية، والدول تتصارع من أجل حماية نفسها ومصالحها برفع مستوى القوة لديها، وهو ما يتطلب منها قرارات عقلانية حول الأمن فالدولة فاعل عقلاني تسعى لتعظيم وتقليص التكاليف المرافقة لسعيها لتحقيق أهدافها[2].

بالنسبة للواقعية الجديدة: قدمت الواقعية الجدية تفسيرات للأمن بعيدا عن الجانب العسكري[3]، واعتبر روادها أمثال "*Kennette Waltz* " أن سعي الدولة لاكتساب القوة ليس من أجل القوة ،ولكن من أجل ضمان بقاءها والدفاع عن مصالحها وذلك بتقليص مخاطر ما سمي بالمأزق الأمني الذي يفيد أن تحقق أمن الدولة — أ- يؤدي إلى اللاأمن بالنسبة للدولة — ب- وذلك نتيجة تسلح الأولي (الدولة أ) والسباق نحو التسلح لامتلاك القوة يؤدي إلى أضعاف (الدولة ب) لعدم امتلاكها التكنولوجيا العسكرية مما ينتج عنه حالة انكشاف أمني وهو ما يؤدي إلى المعضلة الأمنية[4].

ثانيا: المقاربة الليبرالية للأمن في العلاقات الدولية (الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة).

يستبدل الليبراليون مفهوم الأمن القومي وهو تصور المدرسة الواقعية للأمن بمفهوم الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي عن طريق إنشاء منظمة دولية تتكفل بضمانه.

حيث يقوم تصور الليبراليين على أساس: (تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل أخر)[5]. عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على

(1)- Jean Jacques Roche: Théories Des Relations Inernationales, Montchrestien, Paris, Editions 2008, P30.

(2)- تاكايوكي ياماورا: مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، المرجع السابق.

(3)- John Baglis And Steve Smith: The Globalization Of World Politics, An International Relations, 3ed Oxford University Press, 2001, P305.

(4)- Jean Jacques Roche: Op.cit, p59.

(5)- تاكايوكي ياماورا: مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، المرجع السابق.

ضمان تحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية، تبادلية بين الدول مع وجود فاعلين من غير الدول وهذا عكس المنظور الواقعي[1].

وتقوم المقاربة الواقعية الليبرالية على جملة من المبادئ هي:

- تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها.
- يتم التعاون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص التهديدات.
- الاعتقاد بأن الديمقراطيات نادرا ما تتصارع فيما بينها وأن الصراع يكون مع الدول غير الديمقراطية.
- نشر القيم الليبرالية وتوسيع التجارة خاصة فتح الحدود والتبادل الحر وتطوير رأس المال فوق القومي[2].

وحسب المقاربة الليبرالية فان الأمن الجماعي يؤدي مجموعة وضائف تتمثل في:

- الرد على أي عدوان أو محاولة لفرض الهيمنة.
- اشتراك كل الدول الأعضاء وليس ما يكفي من الأعضاء لصد العدوان.
- تنظيم الرد الجماعي ولا يترك للدول الأعضاء منفردة تحديد ما تراه مناسبا من اجراءات تخصها وحدها[3].

ويستند الأمن الجماعي الى ثلاث شروط:

1. أن تتخلى الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن.
2. يتعين على الدول توسيع نظرتها عن المصلحة الوطنية بحيث تشمل مصالح الجماعة الدولية.
3. يتعين على الدول أن تتغلب على خوفها وتثق ببعضها البعض[1].

---

(1)- حمدوش رياض: تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتجية، الجزائر، 2008م، ص275.

(2)- Philippe Marchesin Introduction Aux Relations Internationales, Edition Karthala, paris, 2008, P38.

(3)- جون بيليس، وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، ط1، 2004م، ص430.

بالنسبة لليبرالية الجديدة: يعتبر الليبراليون الجدد المأزق الأمني (الذي أوجدته الواقعية الجديدة)، بأنه انعدام التواصل ونقص المعلومات بين الأطراف الفاعلة مما يولد أزمة ثقة وخوف بين الدول وهو ما يتنج عنه حالة من اللاأمن سواء بالنسبة للدول أو بالنسبة للقوى الكبرى.

وقد طور المفكر "*R.Keohane*" نظرية الاعتماد المتبادل مستحدثا مصطلح "الاعتماد المتبادل المركب" ومعناه أن الأمن يتحقق سواء بالنسبة للدول أو للنظام الدولي نتيجة تعقد العلاقات الاقتصادية والتجارية وترابطها الوثيق، وهذا يجعل حالة الانسحاب غير واردة، وهو أيضا ما يخلق نوعا من الاتحاد والتعاون بين الدول، ودعا "*J.Nye*" الدول الى التخفيف من استعمال القوة العسكرية في تعاملها ونصح بتعويضها بالقوة اللينة أي التعاون في المجالات الثقافية والاقتصادية معتبرا بأن هذه الأخيرة أقل تكلفة وتحقق السلم والأمن في نفس الوقت[2].

في ختام المقاربة نجد أنه وبالرغم من أن الليبراليين والليبراليين الجدد أدخلوا فواعل جديدة من غير الدول بغرض توسيع مفهوم الأمن كالمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاقتصادية ...الخ، غير أنهم مع ذلك حافظوا على بقاء الدولة كموضوع مرجعي للأمن.

ثالثا: المقاربات الفكرية الحديثة للأمن

وفيها سنركز على النظرية البنائية والنظرية للأمن.

أ- النظرية البنائية.

البنائية مقاربة مميزة في العلاقات الدولية ترتكز على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية ويعتبر أصحاب هذه النظرية أن الغلاقات الدولية لاتحصر بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية -كما يدعي الواقعيين - أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي- كما يشير بعض الليبراليين

(1)- تاكايوكي ياماامورا: مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، المرجع السابق.

(2)- حمدوش رياض: تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص277.

– فبالنسبة للبنائيين لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، لكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن.

وتقدم البنائية خلافا للمقاربات النظرية الأحرى نموذجا عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية وللصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها، ومع ذلك تتم في الوقت نفسه إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة وتغييرها عبر أنشطة الدول وغيرها من الفاعلين فالمؤسسات والفواعل تمثل كيانات متبادلة[1].

وقد ظهرت هذه النظرية مع كتابات الكسندر وندت "*Alexander Wendt*" ونيكولاس نوف "*Nicolaas Onuf*" و ايمانويل آدلير "*Adler Emmanuel*" في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، وقد أشار "*Wendt Alexander*" عام 1992م ضمن مقال له بعنوان: "*Anarchy is what stste make of it the social constraction*" أن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك، وان صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك ويجعلون الجوانب المادية حقيقة، تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية.

وعليه فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصالح الضيقة والحرب والنزاعات، ومنه فإن غاية الأمن حسب ***Wandt*** هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية وبالتالي فانه لا توجد حقيقة واحدة بل عدة حقائق في المجتمع والدولة والنظام الدولي[2].

ويمكن القول أن ***wendt*** أعطى مفهوما جديد للمأزق الأمني الذي صدوره الواقعيون، فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى الأمنية، وبالتالي تكون هذه النظرية قد انتقلت بالأمن من

(1)– مارتن غريفيتس، وتيري أوكلاهان: المرجع السابق، ص108.

(2)– حمدوش رياض: المرجع السابق، ص278.

مستوى الدولة إلى مستوى الفرد وأن سوء النية أو الإدراك السيئ هو سبب النزاع فبتغير الإدراك يتحقق السلم والأمن[1].

مما سبق نستخلص أن النظرية البنائية تقوم على ثلاث مبادئ:

- بنى النظام الدولي هي بنى اجتماعية والفوضى الدولية والبحث عن القوة هي من تكوين صناع القرار وليست حقائق موضوعية ، وأن الدول هي التي كانت تصنع محيطها نتيجة ادراكاتها وبالتالي فان الفوضى ليست معطى موضوعي ولكنها تكوين وبناء ذاتي أدمجته الدول في سلوكياتها.
- الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية والاقتصادية وإنما هناك محددات كالقيم الثقافية والمعايير الايدولوجية وهي قادرة على هوية النظام الدولي مستقبلا.
- تحقيق الأمن والاستقرار يكون طريقة التفكير بالنسبة للدول[2].

يمكن القول في الأخير أن النظرية البنائية أحدثت ثورة في مجال التنظير في الدراسات الأمنية عبر إدخال متغيرات جديدة لفهم سلوك الدول حيث أغطت الصبغة الاجتماعية للعلاقات الدولية واعتبرت أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي أي غير موضوعي ***intersubjactive*** وأن النظام الدولي تسوده الفوضى وميزت هذه النظرية بين نوعين من الفوضى الأولى هي الفوضى غير الناضجة ***immature*** وتسود الأقاليم المتخلفة والنوع الثاني هو الفوضى الناضجة ***mature*** وتسود الأقاليم المتقدمة[3].

المقاربة النقدية للأمن

مع نهاية الحرب الباردة حاولت الدول الابتعاد عن المقاربات التقليدية للأمن القومي وإيجاد صيغ أخرى للأمن تمكنه من التعامل مع التهديدات الجديدة كأزمة الغذاء، والطاقة والتعليم ومشكلة التلوث البيئي وغيرها في إطار الأمن النقدي.

---

(1)- خالد معمري: التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة –دراسة الخطاب الأمن الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008م، ص106.

(2)- Darios Battistella: Op.cit, p525.

(3)- Idem.

تستعمل النظريات النقدية تساؤلات مثل لماذا وكيف؟ بهدف شرح وتحليل الظاهرة الملاحظة وإيجاد إجابات للمشكلات المطروحة أمامها في إطار الإبستمولوجية المفاهمية *L'épistémologie compréhension* وتعد النظرية النقدية نتاج مدرسة فرانكورت ومن بين أهدافها البحث في التحرر والإنعتاق الإنساني[1].

يرى أصحاب هذا المنظور أن الأمن مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهجرة، الأمراض[2] بالإضافة إلى كثرة الصرعات الداخلية وعليه فان المنظور التقليدي والعقلاني للأمن لم يعد كافيا.

ويعتبر باري بوزان *Barry Buzan* – مدير معهد بحوث السلام بكوبنهاغن– أن الأمن يتطلب موضوع مرجعي (*Referent Objects*) والذي عرف حسب مدرسة كوينهاغن بأنه:

" *Things that are seen to existentially threatened and that have a legitimate calain to survival ".*

ويرى *Buzan* أن الأمن لا ينحصر فقط في الأمن الوطني أو أمن الدولة فهو يتسع ليشمل أبعاد أخرى هي البعد العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي، المجتمعي. وهو الأمر الذي شكل نقطة تحول اذ سمح بتوسيع البحوث في مجال الدراسات الأمنية الى قطاعات وأبعاد جديدة، كما سمح بإدخال مرجيعيات أو وحدات تحليل جديدة كالدولي والإقليمي والمحلي والمجتمعي[3].

المطلب الثاني: الأمن الإنساني كمنظور جديد للدراسات الأمنية.

أضحى مفهوم الأمن الإنساني كثير التداول في الساحة العالمية، لدرجة أن بعض المعاهد أدرجته كمادة للدراسة، كما هو الحال في كندا، فهو يعد من المفاهيم التي صاحبت التحولات التي حدثت خاصة

(1)- Jean Jacques Roche: Op.cit, p135.

(2)– حمدوش رياض: تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص280.

(3)- Joris Peignot: La Sécurité Humaine, Centre De La Documentation De l'école Miliaire, CEDOC, Septembre 2006, P5.

بعد نهابة الحرب الباردة، والتي دفعت بالمفكرين لصياغة رؤى جديدة لتمكين العالم من تحقيق فعلي وفعّال للسلم والأمن الدوليين، ولا تتخذ بالضرورة الدولة وحدة تحليل لها.

الفرع الأول :مفهوم الأمن الإنساني و خصائصه.

ولتحديد مفهوم الأمن الإنساني بدقة، يتعين علينا الرجوع إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الأمن الإنساني عام 1994 الذي يعتبر مرجعية فكرية لهذا المنظور.

1. مفهوم الأمن الإنساني في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994

عادة ما يتم ربط مصطلح "الأمن الإنساني" بتقرير التنمية الإنسانية حول الأمن الإنساني لعام 1994، الذي كان على رأسه "محبوب الحق"، جاء تعريف هذا المصطلح في التقرير على أنه "التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة" *Freedom from fear and freedom from want* ويمكن القول أن هذه العبارة تعود إلى الرئيس الأمريكي الأسبق "فرانكلن روسفالت *Franklin Roosevelt* ، الذي تحدث عن التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة كهدفين لدخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، وذلك في مؤتمر سان فرانسيسكو (جوان 1941)، وكان هذين العنصرين أحد الركائز الأساسية لتأسيس الأمم المتحدة سنة 1945 ، غير أنه تم تغليب المكون الأول (التحرر من الخوف) على المكون الثاني (التحرر من الحاجة)، من خلال تركيز المنظمة الأممية على محاربة النزاعات والحروب وحفظ السلام عبر العالم.

يقول "روسفالت*Franklin Delano Roosvelt"* :

> **"معركة السلام تقتضي أن نحارب على جبهتين: الأولى هي جبهة الأمن، التي يعني فيها الانتصار "التحرر من الخوف". الثانية هي الجبهة الاقتصادية والاجتماعية التي يعني فيها النصر "التحرر من الحاجة". فقط الانتصار على كلا الجبهتين يمكنه أن يضمن السلام**

الدائم ...لن يتمكن مجلس الأمن من صنع العالم الآمن من الحرب إذا لم يكن الرجال و النساء يتمتعون بالأمن في مساكنهم ووظائفهم"[1].

تشير عبارة التحرر من الخوف إلى التحرر من العنف، أما التحرر من الحاجة فتشير إلى التحرر من الفقر.

"تعزز تقرير التنمية الانسانية 1994 من حيث الصياغة في أجندة قمة كوبنهاغن، و قد جاء فيه: الأمن الانساني هو الطفل الذي لا يموت، الوباء الذي لا ينتشر، العمل الذي لا ينقطع، التوتر الإثني الذي لا يتطور إلى عنف، المعارض الذي لا يصمت. الأمن الإنساني لا يتعلق بالأسلحة، إنما يتعلق بالحياة الإنسانية والكرامة".[2]

ويمكن تلخيص المرتكزات الأساسية التي انطلق منها تقرير التنمية الإنسانية لعام 1994 في:

1. التركيز على التحرر من الخوف و التحرر من الحاجة.
2. التأكيد على أربع خصائص :الكونية، الترابط، الوقائية، مركزية الإنسان.

بداية يقول التقرير: أنه بعد خمسة عقود من ناكازاكي وهيروشيما (قصفهما النووي من قبل الولايات المتحدة)، فنحن بحاجة إلى انتقال عميق آخر من التفكير من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني، ويلاحظ أن مفهوم الأمن كان يعني أمن تراب الدولة ضد العدوان الخارجي، أو حماية مصالحها القومية، أو الأمن الشامل ضد تهديد المحرقة النووية، وبالتالي كان مرتبطا بالدول الأمم أكثر منه بالناس، فيما أهملت الانشغالات الشرعية للناس العاديين الذين يعني أمنهم الحماية من تهديد الأوبئة، المجاعة، البطالة، الجريمة، الصراع الاجتماعي، القمع السياسي، الأخطار البيئية".

وبالتالي فإن الشعور باللاأمن بالنسبة لأغلب البشر مصدره هموم الحياة اليومية أكثر منه الخشية من أحداث العالم العنيفة، وعليه فالأمن الإنساني لا يتعلق بالأسلحة وإنما بحياة الإنسان وكرامته.

وفي الأخير، يحدد التقرير شقين أساسيين لتعريف الأمن الإنساني:

(1)- Sabina, Alkire, A Conceptual Framework for Human Security, UK : CRISE, Oxford University, 2003. P13.
(2)- Sabina, Alkire. Ibid. P13.

أولا: الأمان من التهديدات المزمنة مثل :الحاجة، الأوبئة والقمع السياسي.

ثانيا: الحماية من الانقطاع المفاجئ و الضار في أنماط الحياة اليومية، سواء في أماكن العمل، في البيوت أو في المجتمعات.

تعاريف أخرى:

يوجد عدد كبير من التعاريف حول الأمن الإنساني، وذلك منذ صدور تقرير التنمية الإنسانية *Human development report* العام 1994 ولعل أبرزها تعريف اللجنة العالمية للأمن الإنساني *International Commission on Human Security* التي عرفت الأمن الإنساني على أنه جاء "لحماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر، بالطرق التي تعزز حريات الإنسان وإنجازاته"، والتي تشمل حقوق الإنسان، الحكم الراشد، التعليم والصحة الجيدة، الرفاه، حرية أجيال المستقبل في امتلاك بيئة طبيعية صحية.

" to protect the vital core of all human lives in ways that enhance human freedoms and human fulfilment"

وطبقا للتعريف الأصلي الذي وضعته اللجنة، فإن الجوهر الحيوي للفرد هو ما يؤمن الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، غير أن اللجنة قامت في وقت لاحق بتوسيع تعريفها هذا إلى ما هو أبعد من مجرد البقاء على قيد الحياة، ويتجاوز التعريف المعدل مجرد تعزيز قدرة الناس على الصمود في وجه التهديدات، ليتضمن إضافة إلى ذلك الدفاع عن حقوقهم الإنسانية الأساسية، وحماية سبل العيش، والكرامة الإنسانية ضد ما يمكن تفاديه من الانكشافات، وتمكينهم من التغلب على التهديدات، من خلال الجهود الفردية والجماعية[1].

[1]- تقير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2009، ص26.

إن أمن الإنسان وفق هذا التعريف لا يقتصر على البقاء فحسب، بل هو وضع الناس المعرضين للخطر على مسار أكثر أمانا، في سعيهم لحياة أفضل على أسس راسخة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

2. خصائص الأمن الإنساني:

يحدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**UNDP**) أربع خصائص أساسية لتحديد مفهوم الأمن الإنساني، تتمثل في الآتي:

أولا: الأمن الإنساني كوني *Universal* يخص كل البشر، في كل مكان، في الأمم الغنية والفقيرة؛ إذ هناك عدة تهديدات مشتركة لكل البشر مثل :البطالة، المخذارت، التلوث وانتهاكات حقوق الإنسان قد تختلف حدتها من منطقة لأخرى من العالم، لكنها كلها حقيقية ومتنامية.

ثانيا: مكونات الأمن الإنساني مترابطة ومتكاملة *Interdependent* حيث تتوقف كل ؛ واحدة منها على الأخرى، فعندما يتعرض هذا الأمن للتهديد فإن كل الأمم معنية بذلك، لأن المجاعة، الأوبئة، الفقر، التلوث، تهريب المخذرات عبر الحدود، الإرهاب، الصراعات العرقية والتفكك الاجتماعي ليست أحداثا منعزلة أو معزولة ومحصورة في حدود وطنية.

ثالثا: الوقاية المبكرة *Early prevention* هي أسهل من التدخل *Intervention* اللاحق في صيانة الأمن الإنساني؛ ذلك أن التعامل مع تلك التهديدات في مراحلها الأولى، هو أقل تكلفة من مراحلها المتطورة.

رابعا: الأمن الإنساني محوره الإنسان *People-centred* وهو يخص نوعية حياة البشر، في كل أرجاء المعمورة، كيف يعيشون في المجتمع؟ وكيف يمارسون بحرية مختلف خيارتهم؟ وما هو حجم الفرص الاجتماعية التي يحصلون عليها؟ سواء أكانوا يعيشون في فترة نزاع أو سلم[1].

(1)- Sabina, Alkire. Ibid. P13.

فإن الأمن الإنساني للأفراد والجماعات لا يتحقق إلا بتوفر ثلاثة *Mike Brklacich* وحسب شروط رئيسية:

أ– أن يكون بمتناول الفرد خيارات تمكنه من التخلص من أي تهديد يمس حقوقه الإنسانية والبيئية والاجتماعية، أو على الأقل أن تمكنه هذه الخيارات من التخفيف من وطأتها، أو تساعده على التكيف معها.

ب– أن تكون له القدرة على تفعيل هذه الخيارات، وان يتمتع بالحرية التي تكفل له القيام بذلك.

ت– أن يحظى بفرصة المشاركة الفاعلة لتجسيد أي من هذه الخيارات.[1]

الفرع الثاني :أبعاد الأمن الإنساني والتهديدات المرتبطة به.

يقصد بالأمن الإنساني صون كرامة الإنسان بتلبية حاجياته المادية والمعنوية؛ بمعنى أن يكون الإنسان في مأمن من الحرمان الاقتصادي، وأن نضمن ممارسته لحقوقه الأساسية، وتحقيقه يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، احترام وصون الحقوق الأساسية، سيادة القانون، الحكم الرشيد، العدالة الاجتماعية، وكلها أبعاد مهمة بالنسبة للسلام العالمي مثلها مثل الأبعاد العسكرية، والأمن الإنساني ليس دفاعيا فهو يتحقق بوسائل غير عسكرية؛ بمعنى الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستديمة.

1. أبعاد الأمن الإنساني:

وانطلاقا من التعريف الذي جاء به تقرير التنمية الإنسانية (UNDP) عام 1994 حول الأمن الإنساني، على أنه "يتعلق بحياة الإنسان وكرامته". حدد محرروا التقرير (محبوب الحق وأمارتياسين) المكونات الأساسية للأمن الإنساني: (اقتصادي، غذائي، شخصي، بيئي، صحي، اجتماعي، سياسي) مع التركيز على الفرد – الإنسان ككائن مرجعي.

(1)- Matthew, A Richard, Jon Barnett, Brayan Mcdonald. Global Environmental Change and Human Security. USA: MIT university, 2010.. p. 37.

1. **الأمن الاقتصادي**: أي ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد.
2. **الأمن الغذائي**: أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.
3. **الأمن الصحي**: أي ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها.
4. **الأمن البيئي**: يقصد به حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية، والحفاظ على البيئة من استدمار الإنسان.
5. **الأمن الفردي**: يعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة، الدول، الفواعل عبر الدولية...الخ.
6. **الأمن المجتمعي**: الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والقيم من العنف العرقي والطائفي.
7. **الأمن السياسي**: الذي يضمن للبشر العيش في مجتمعات تضمن و ترقي حقوق الإنسان[1].

يربط "جون بارنيت *Jon Barnett* " و "ريتشارد ماثيو *Mathew Richard* " بين التعريف الذي ورد في تقرير التنمية الإنسانية سنة" 1994 الأمن الإنساني يتعلق بحياة الإنسان وكرامته"، والأبعاد السبعة للأمن الإنساني، فالمكونات الأولى(البعد الاقتصادي، الغذائي،الشخصي، الصحي، البيئي) حسبهما تمثل الحاجات الأساسية (الحياة الإنسانية *Human life*)، أي الشق الأول من التعريف، أما المكونات الأخيرة (البعد الاجتماعي، والسياسي) فتشير إلى العناصر النفسُ-اجتماعية *Psycho-social* لحياة الكائن الإنساني(الكرامة *Dignity*) أي الشق الثاني من التعريف.

[1]- أمحند، برقوق، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة. تم تصفح الموقع يوم:2022/02/27
http://www.politics.ar.com/ar/index.php/permalink/3059.html

2. تهديدات الأمن الإنساني:

انطلاقا من الفكرة القائلة بأن: الأمن الإنساني جاء لضمان بقاء الإنسان وصون كرامته، من خلال التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، يمكننا القول أن تهديدات الأمن الإنساني عديدة، متنوعة ومعقدة أكثر من تهديدات الأمن القومي، لكن يمكننا تقسيمها إلى شقين:

– الشق المتعلق بعنصر التحرر من الخوف، فقد تكون تهديدات الأمن الإنساني عسكرية، مثل تفشي الحروب الداخلية وانتشار الأسلحة الخفيفة، الجريمة العابرة للحدود والإرهاب، وهذه التهديدات يشترك فيها الأمن الإنساني مع الأمن القومي، لكن على الرغم من التداخل بينهما، إلا أنهما (مقاربتي الأمن الإنساني والوطني) يختلفان في طريقة التعاطي مع هذه التهديدات؛ ذلك أنهما يختلفان حول الكيان المرجعي المعني بالأمن. الاختلاف هنا لا يعني طلاقا تاما بينهما، فقد تتفق كلتا المقاربتين لدى معالجتهما أو إدارتهما للتهديدات والمخاطر والانكشافات، أو قد تكملان بعضهما،إذا كان تعزيز أمن الشعوب سيؤدي إلى تعزيز أمن الدولة، فمثلا: في حالة نزاع داخلي حول مورد معين، فإن هذا النزاع يعتبر تهديدا لأمن الدولة وشعوبها على حد سواء، إذا قامت الدولة باستخدام آليات الأمن الإنساني مثل عدالة التوزيع، فإنها ستحافظ على استقرارها. لكن هاتين المقاربتين قد تتعارضان في حالات معينة، مثل : الحكومة الاستبدادية القمعية، التي تقوم بتأمين بقائها من خلال الاستيلاء على موارد المجتمعات البشرية داخل حدودها وبالتالي ستكون المتسبب الأول في اللاأمن الإنساني[1] . أي أنها وفي سبيل تحقيق أمنها تضحي بأمن شعوبها، ويكون أمنها بمثابة تهديد لأمن شعوبها.

– الشق الثاني: يتعلق بعنصر التحرر من الحاجة، أي التهديدات غير العسكرية، مثل: انتهاك حقوق الإنسان، المجاعة، الفقر، الأوبئة ...طبيعة هذه المشاكل قد توحي بأن الأمن الإنساني يخص دول الجنوب، لكن في الحقيقة يتعلق الأمر بالبشرية كافة، فالحق في التربية، في الصحة، في مياه الشرب، في بيئة طبيعية

(1)- - Sanjeev, Khagram & others, From the environmental and human security to sustainable security and development. Journal of Human Development, Vol. 4, No. 2, July 2003. p 292.

صحية، في العدل في توزيع عوائد النمو (العدالة الاجتماعية) قضايا تخص كل أرجاء المعمورة، وإن هي أكثر حدة في البلدان غير الديمقراطية.

المبحث الثاني: الأمن البيئي – مقاربة الأمن الوطني.

نشأ الحقل المعرفي، الذي يعرف بدراسات الأمن البيئي *environmental security studies* من تقاطع اثنين من الشواغل السياسية الكبرى – الأمن والبيئة –، وبالرغم من أن كلا منهما يحظى بموقع مهم لدى السياسات الحكومية، والدراسات الأكاديمية، إلا أنه بقي ي إليهما على أنهما منفصلان ومتباينان، ومنه فالربط بين البيئة والأمن أدى إلى إثارة العديد من النقاشات حول مفهوم الأمن البيئي.

في هذا المبحث، وبعد تطرقنا في المبحث الأول إلى تطور حقل الدراسات الأمنية من مقاربة الأمن القومي إلى مقاربة الأمن الإنساني، وأشرنا– بإيجاز –إلى أن التدهور البيئي يعتبر واحدا من التهديدات الأمنية، التي تزايد الحديث عنها في فترة ما بعد الحرب الباردة، سننتقل في هذا المبحث إلى التفصيل في القضايا البيئية، التي دخلت حقل العلاقات الدولية عبر مرحلتين أساسيتين:

–مرحلة التسيس (اعتلاء البيئة لأجندة السياسات العامة الوطنية و الدولية).

–مرحلة الأمننة وظهور أفكار الأمن البيئي (أي دخول البيئة في كل من الدراسات الأمنية الموسعة والسياسات الأمنية للدول)، وقبل هذا كله، سنشير إلى مفهوم البيئة وتطور الاهتمام الدولي بقضاياها.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للبيئة والأمن البيئي.

من المفيد قبل الشروع في شرح وتحليل الأبعاد المختلفة للمشاكل البيئية، وآثارها سواء على أمن الدول، أو على أمن الشعوب، وبيان علاقة الترابط التي تجمع بين هذين المتغيرين، أن نحدد مفهوم البيئة ومفهوم الأمن (قمنا بتعريفه في المبحث الأول)، كي نصل إلى ضبط مفهوم الأمن البيئي موضوع دراستنا.

الفرع الأول: مفهوم البيئة.

لغة: يعود الأصل اللغوي لكلمة بيئة في اللغة العربية إلى الفعل بَوَّأَ، ونقول تَبَوَّأَ المكان أي نزل وأقام به، والبيئة هي المنزل والحال، ومنها بوّا الرمح نحوه أي صوبه وسدده، والمباءة معطن الإبل حيث تناخ في الموارد، ومباءة الغنم منزلها الذي تأوي إليه، والمباءة من الرحم المكان الذي يكون فيه الجنين[1].

أما البيئة في اللغة الإنجليزية ***environment*** فتعني الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، فيتأثر به ويؤثر فيه.[2]

وفي اللغة الفرنسية ***environnement*** بأنها: مجموعة الظروف الطبيعية تعرف كلمة للمكان، من هواء وماء وأرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان.[3]

من هنا نلاحظ أن المعنى اللغوي لكلمة بيئة في مختلف اللغات متشابه، فهي تعبر عن المكان أو المنزل أو الوسط الذي يعيش فيه الكائن الحي.

اصطلاحا: المعنى الاصطلاحي للبيئة لم يختلف كثيرا عن المعنى اللغوي، فجل التعاريف تشير إلى أن البيئة هي ذلك الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته، ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر.

فالبيئة هي الغلاف المحيط بكوكب الأرض، ومكونات التربة، وطبقة الأوزون، هي الأكسجين الذي نتنفسه لنعيش، هي الأرض التي نزرعها للأمن الغذائي، هي مصدر المياه، ومواد البناء، والحيوانات والنباتات والكيماويات، والبيئة هي الموازن بين الإنسان والحيوان والنبات[4].

---

(1)- عبد المجيد، قدي، الاقتصاد البيئي، ط1،الجزائر: الدار الخلدونية، 2010. ص 34.

(2)- عبد القادر، الشيخلي، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009. ص28.

(3)- فارس، محمد عمران، السياسة التشريعية لحماية البيئية في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2005. ص18 .

(4)- فرحات، غول، أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالمواصفات العالمية للبيئة على تنافسية المؤسسات، جديد الاقتصاد، 02 ديسمبر 2007. ص150.

يعرف "ألان بومبار *Alain Bombard* " في كتابه "الاستقصاء الأخير" *La Derniere Exploration* البيئة بأنها: دراسة التوازن بين الأنواع الحيوانية والنباتية والمعدنية، مشيرا إلى وجود تناقضات في علم البيئة، إلا أنها ليست أساسية[1].

كثيرا ما يحدث الخلط بين علم البيئة *Ecology* والبيئة المحيطة، أو ما يسمى أحيانا بعلم البيئة الإنساني *Environment*، ذلك أن علم البيئة (الإيكولوجيا) يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش، بينما يقتصر علم البيئة الإنساني على دراسة علاقة الإنسان الطبيعية دون سواها[2].

مفهوم علم البيئة (إيكولوجيا):

أول من صاغ كلمة إيكولوجيا هو العالم هنري ثورو *H.Thoreaux* عام 1858، ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة "أرنيست هيجل *E. Heackell"* فقد وضع كلمة ecology بدمج كلمتين يونانيتين *okos* وتعني المنزل أو مكان الوجود، logos وتعني علم، وفي سنة 1866 عرف أهدافها بدراسة العلاقات بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه، وبعد النصف الأخير من القرن التاسع عشر تمت ترجمتها إلى اللغة العربية بعبارة علم البيئة نقلا عن اللغة الإنجليزية العلمية[3].

عرف بيار أغيس *P.Aguese* في كتابه مفاتيح علم البيئة *les clés de l'écologie* علم البيئة بأنه: علم معرفة اقتصاد الطبيعة، ورصد علاقات حيوان ما بمحيطه العضوي واللاعضوي، تتضمن الصلة الطبيعية والغذائية مع الحيوانات والنباتات التي لها علاقة مباشرة بها، مشيرا إلى أهمية علم البيئة، داعيا لتصبح أحد ركائز الفلسفة الإنسانية الحديثة[4].

---

(1)- عامر، محمود طرف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص ص 15- 16.

(2)- محمد، طالبي ومحمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، مجلة الباحث 106، جامعة البليدة، 2008. ص202.

(3)- عامر، محمود طرف، مرجع سابق، ص ص 15-16.

(4)- عامر، محمود طرف، مرجع سابق، ص16.

من خلال مجموعة هذه التعاريف، يمكننا القول في تعريف شامل أن البيئة تعنى بمحيط جميع الكائنات الحية والجماد، وعلم البيئة علم ناشئ وحديث جاء نتيجة هذه البيئة فهو شامل، كامل، ذو أهمية كبيرة، يدرس القوانين الطبيعية، ويعنى بإبقاء التوازن لذلك المحيط.

مفهوم البيئة المتبنى في مؤتمر ستوكهولم (السويد1972).

عرف مؤتمر البيئة البشرية في ستوكهولم سنة 1972 البيئة بأنها": مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها وجودهم ويؤدون فيها أنشطتهم[1].

ولعل صعوبة تعريف البيئة أثار خلافا واضحا بين الشمال والجنوب، والذي بدأ في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية[2].

بناء على ما سبق يظهر لنا مدى التناغم بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة البيئة فهي في المعنيين مكان إقامة الإنسان ومعيشته.

كما نلاحظ أن الاهتمام بتحديد المعنى الاصطلاحي للبيئة كان في مجال العلوم الحيوانية والطبيعية أولا، ثم انتقل إلى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ففي مجال العلوم الحيوية والطبيعية يكاد يتفق العلماء على مفهوم واحد لاصطلاح البيئة، ذهب بعض المفكرين في هذا المجال إلى القول بأن للبيئة مفهومان يكملان بعضهما البعض: أولهما البيئة الحيوية هي ليس كل ما يخص الإنسان نفسه من تكاثر ووراثة فحسب، بل تشمل أيضا علاقة الإنسان بالمخلوقات الحيوانية والنباتية، أما ثانيهما فهو البيئة الطبيعية التي تشمل موارد المياه، الفضلات والتخلص منها وتربة الأرض والمساكن والجو ونقاوته أو تلوثه والطقس وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط.

(1)- الشيخلي، عبد القادر، مرجع سابق، ص ص26- 29.

(2)- قدي، عبد المجيد، مرجع سابق، ص 35.

الفرع الثاني: ماهية الأمن البيئي.

ظهر مفهوم الأمن البيئي من تطور مفهوم الأمن، وبالتحديد من تطور مفهوم الأمن الوطني، وذلك ما يميز طبيعة مفهوم الأمن البيئي عن باقي مفاهيم المشكلات البيئية مثل :التنمية المستديمة، الحوكمة البيئية ..[1] فالنقاش حول الأمن البيئي، يعود إلى سنوات الثمانينات، وبالتحديد مع حركة "توسيع الأمن". في تلك الأثناء كانت القليل من المحاولات التي حاولت شرح المشاكل المتعلقة بتوسيع أجندة الأمن، لتشمل عدة قضايا، بما في ذلك قضية البيئة، ولفهم كيفية بروز فكرة الأمن البيئي من الضروري التركيز على تحليلات مدرسة كوبنهاجن مع إطلاق المشروع البحثي "المظاهر اللاعسكرية للأمن الأوروبي"،[2] وذلك لتحدي وانتقاد الرؤية التي تقول أن نواة الدراسات الأمنية هي الحرب والقوة.[3] اعتمدت مدرسة كوبنهاجن على استراتجية بحثية هي توظيف النتائج العلمية، وتضمينها (إدخالها) ضمن أجندة النقاشات السياسية والأكاديمية، و هو ما تجلى حقيقة بعد سنوات من صدور أبحاث مدرسة كوبنهاجن إلى غاية بداية التسعينات، حيث أصبحت فكرة الأمن البيئي متضمنة في أهم التقارير العالمية، مثل :تقرير بروندتلاند، ونقاشات الأمم المتحدة حول الأمن البيئي، هذا علاوة على الخطابات السياسية مثل :خطاب" ميخاييل غورباتشوف *M. Gorbachev* أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة "التهديد الآتي من السماء ليس الصواريخ، و إنما الاحتباس الحراري"[4].

جاءت أفكار الأمن البيئي من عدة مصادر بارزة، منها مؤسسات صناعة الفكر *think tanks* مثل: المعهد العالمي *World Resources Institute* للموارد ومعهد الرصد العالمي *World watch Institute* بواشنطن، من جهته أشار الاتحاد السوفياتي نهاية الثمانينيات إلى أهمية الأمن البيئي في إطار التغيرات الدراماتيكية، التي عرفها الفكر الأمني السوفياتي والعالمي في تلك الفترة، حيث تركز اهتمام العديد من المفكرين السوفيات حول حادثة المفاعل النووي تشرنوبيل عام 1986، كما كرس ميخاييل

(1)- Jon, Barnett, The meaning of environmental security : ecological politics and policy in the new security era, USA: Zed Books, 2001. p 23.
(2)- Maria, Julia, Trombetta, The Securitization of the Environment and the Transformation of Security, Delft University of Technology. P3.
(3)- Barry, Buzan, Rethinking Security after the Cold War, Cooperation and Conflict 32, 1997. P 13.
(4)- Maria, Julia, Trombetta. Ibid. pp 3-4.

غورباتشوف *Mikhai Gorbachev* الرئيس الأسبق للإتحاد السوفياتي- بعد مغادرته للسلطة نهاية الحرب الباردة -جزءا كبيرا من اهتمامه لهذه المسائل، وتحدث عن الحاجة إلى التفكير في الأمن البيئي العالمي[1].

لقد دخل السوفيات إبان هذه الفترة في نقاشات مستمرة حول ثقب الأوزون، وتزايد القلق بشأن تغير المناخ، وتناقص مساحة الغابات الاستوائية في البرازيل على وجه الخصوص، والصيف الحار الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988، حيث انخفض تدفق نهر المسيسيبي، وتعطلت الملاحة التجارية.

في نفس الوقت أشارت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى الحاجة لإعادة التفكير في التنمية، بطريقة تخفف من حدة *the World- Commission on Environment and Development* الفقر، من دون الإضرار بالنظم الإيكولوجية، و في تقريرها الصادر عام1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" *Our Common Futur* ،خلصت اللجنة إلى أن التدهور البيئي وندرة الموارد، قد أدى إلى عدم الاستقرار السياسي، وحتى النزاع في عدة مناطق عبر العالم، وذلك بسبب تنازع الشعوب الفقيرة حول وسائل العيش، والموارد النادرة (مثلا: تنازع قبائل جنوب السودان حول المياه بعد أزمة الجفاف التي ضربت المنطقة)، ويعتبر الخوف من التنازع حول الموارد غير الكافية أحد أسباب التفكير في شروط التنمية المستديمة، التي كثيرا ما أشارت إليها لجنة بروندتلاند، وعلى رأسها رئيس الوزراء النرويجي *Gro Harlem Brundtland*، وضعت اللجنة العديد من الأسس الفكرية لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية قمة الأرض، التي انعقدت عام 1992 بمدينة ريودوجانيرو البرازلية.

في سنوات التسعينيات أعقاب الحرب الباردة، وفي ظل غياب أي منافس واضح للقوة الأمريكية، اعتلت عدة أخطار سلم الأجندة الجيوبوليتيكية في واشنطن: المخدرات، الهجرة، الإرهاب، النمو السكاني، العولمة والبيئة ...وكانت هذه الأخطار و التهديدات محل نقاش دائم لدى الإدارة الأمريكية، وتبدو الحاجة

(1)- Simon, Dalby, Environmental security, in Paul, Williams, Security studies: an introduction, 1st ed. USA: Routledge , 2008. p261.

ملحة لمراقبة ورصد هذه المسائل التي يمكن أن تهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وتضر باقتصادها الذي يدعم قوتها السياسية.

في الواقع، ورغم أن هذه المسائل التي تعتبر شواغل أمنية، لا تتطلب كلها استجابات عسكرية، إلا أنه في المجتمع (الولايات المتحدة الأمريكية) الذي تعتبر فيه المسائل الأمنية مهمة جدا، تأخذ فيه البيئة مكانا متميزا في أجندتها السياسية[1].

كما كانت مساهمة آل غور *Al Gore* نائب الرئيس الأمريكي"بيل كلينتون" في الفترة ما بين 1993و 2001 مؤثرة في هذا الشأن، إذ لفتت الانتباه إلى مسألة "الدول الفاشلة *Failed states* " وذكر أن هناك احتمالا كبيرا لتسبب التدهور البيئي في انهيارها السياسي[2]، وقدم قبل انتخابات 1992 عدة اقتراحات لمبادرة بيئية إستراتجية، لكن هذه المبادرة لم تلق الاهتمام الكافي لدى إدارة كلينتون حتى بداية 1994[3].

باختصار، يمكن القول أن الأمن البيئي ظهر كمفهوم رئيسي في الدراسات الأمنية بسبب:

1. تطور الحركات البيئية في الدول المتقدمة فترة الستينيات.
2. التغير في الظروف الإستراتجية، خاصة منها ما تعلق بنهاية الحرب الباردة.
3. السعي إلى إعادة النظر في مفهوم، وتطبيقات الأمن من وجهة نظر بيئية.
4. تزايد الاعتراف بالتهديدات التي يفرضها التغير البيئي على الأمن الإنساني[4].

(1)- Simon, Dalby. Envirenmental security. USA: University of Minnesota press, 2002. p. 262.
(2)- Ibid . p. 262.
(3)- Keith, Krause, and Michael Williams, Critical security studies : concepts and cases, UK : UCL Press, 1997. P.16.
(4)- Jon, Barnett, The meaning of environmental security : ecological politics and policy in the new security era, USA: Zed Books, 2001.p . 194.

المطلب الثاني :البيئة كقضية أمن وطني.

أصبحت الحكومات الوطنية، وسائل الإعلام والأكاديميون يدرجون قضايا التدهور البيئي وندرة الموارد تحت عنوان الأمن بشكل متزايد، وهذا ما أدى إلى إثارة العديد من النقاشات الحادة حول مزايا ومساوئ ربط مجالي البيئة والأمن، والذين كان ينظر إليهما في السابق على أنهما منفصلان عن بعضهما البعض في السياسة العالمية.

فمن جهة يجادل بعض البيئيين (روبيرت كابلان، نورمان ميارز، و ميكاييل كلير) بأن التحرك نحو أمننة البيئة أمر مستحسن، لأنه يلفت انتباه الدول إلى مشاكل لا يمكن معالجتها إلا من خلال عملية الأمننة، ومن جهة أخرى يشكك بعض الباحثين من أمثال: دانيال دودني *Daniel Deudney* في مدى تناسب القضايا البيئية مع الدراسات الأمنية، داعين إلى نزع أمننة القضية.

الفرع الأول :أمننة البيئة.

يمكن القول عموما أنه قد تم دمج القضايا المرتبطة بالتدهور البيئي، وندرة الموارد في الوقت الحالي ضمن استراتيجيات الأمن القومي للدولة، مثلها مثل قضايا أخرى كقضية الهجرة مثلا.

سنحاول من خلال هذا المطلب شرح الطريقة التي أصبحنا من خلالها نلجأ إلى الاستعانة بعدسات الأمن في رؤيتنا للقضايا البيئية محل الدراسة والتحليل، لكن يتعين علينا في البداية شرح وتفسير ما تعنيه مدرسة كوبنهاجن بفكرة الأمننة.

يعتبر إدخال القضايا البيئية وندرة الموارد ضمن مجالات الأمن، قضية مناسبة لتقييم ما جاءت به مدرسة كوبنهاغن عما يسمى بالأمننة *securitization*.

يرى "بوزان *B.Buzan*" أنه يمكننا إضفاء الطابع الأمني على قضية معينة، من خلال اللجوء إلى سلسلة من العمليات المترابطة، تتمثل الحلقة الأولى من السلسلة في مرحلة اللاتسييس *nonpoliticised* (أي أن هذه القضية لا تعتبر قضية سياسية، قد تكون قضية اجتماعية، ثقافية أو بيئية)، أما الحلقة الثانية

فتعبر عن عملية التسييس *Politicised* (يعني أن تصبح تلك القضية حاضرة في نقاشات السياسة العامة)، لنصل في الحلقة الثالثة إلى عملية الأمننة *Securitization* (في هذه المرحلة تنتقل القضية من مجال السياسة الدنيا إلى (مجال السياسة العليا، لأن القضية تصبح بمثابة تهديد حقيقي للأمن)[1].

يمكن تمثيل هذه العملية بالشكل التالي:

الشكل رقم (01): يوضح مسار عملية الأمننة

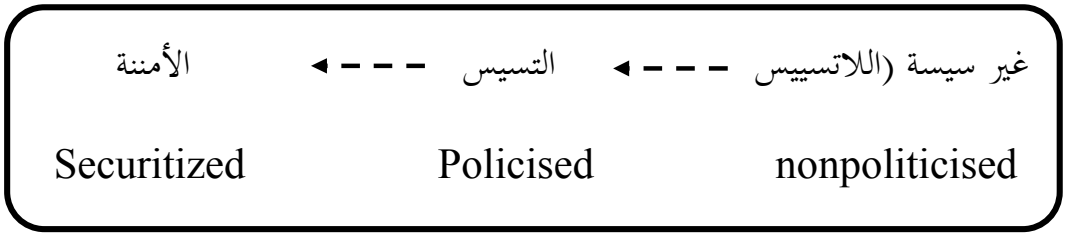

المصدر:

Columba, Peoples, & Williams N Vaugham, critical security studies: an introduction. UK: Routledge, 2010. P77.

وبإسقاط هذه العملية على الملف البيئي، نلاحظ أن البيئة لم تكن تحظ بالاهتمام الشعبي، السياسي والأكاديمي، وقد ظهرت مختلف المفاهيم والآراء حول الأمن البيئي خلال العقدين الماضيين، وأدخلت البيئة في خطاب الأمن في البداية (المرحلة الأولى) للدلالة على معنى حساسية وإلحاح وأولوية القضايا البيئية.

أما المرحلة الثانية، فقد ركزت أكثر على العلاقة السببية بين التغير البيئي (خاصة ندرة الموارد) والنزاعات العنيفة، حيث ساهمت هذه المقاربة في توسيع الأجندة الأمنية لكل من النظريات الأمنية والنزاعات على حد سواء، وقد توسعت المعادلة الأمنية في المرحلة الثالثة، وانتقلت من التركيز على المدخلات – مصادر اللاأمن والتهديدات التي تمس أمن الدولة، بما في ذلك التهديدات البيئية – إلى التركيز على المخرجات أيضا (من نؤمن؟– الكائن المرجعي، أو الوحدة المهددة) والتي بقيت لفترة طويلة هي

(1)- Columba, Peoples, and williams N Vaugham. Ibid. p77.

الدولة[1]. وهذا ما جعلنا ننتقل من الحديث عن التهديدات البيئية لأمن الدولة إلى الحديث عن التهديدات البيئية للأمن الإنساني.

سابقا، وخلال القرن العشرين، لم تكن العديد من المشاكل المرتبطة بالتدهور البيئي تحظ بالاهتمام الشعبي، لكن سرعان ما تم تسييس القضايا البيئية منذ حقبة، بدعم من الحملات الكبرى التي قامت بها منظمة السلام الأخضر، وجماعات الخضر الضاغطة الأخرى.

وبالاعتماد على خطاب مدرسة كوبنهاجن، تم فيما بعد أمننة البيئة في السياسة العامة، الإعلام والأوساط الأكاديمية منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات .في هذه الفترة نلاحظ دمجا تدريجيا للقضايا البيئية في الفكر الأمني.

الفرع الثاني:البيئة والنزاع العنيف.

مع تزايد التغير البيئي على المستوى العالمي، تزايد الاهتمام بالحديث عن العلاقة بين البيئة والنزاع .أصبحت الفكرة القائلة بأن التغير البيئي يتسبب في نشوب النزاعات العنيفة، أصبحت فكرة متداولة في الأوساط السياسية والأكاديمية نهاية التسعينيات، حيث أصبحت العلاقة بين التغير البيئي والنزاع موضوعا رئيسيا في الدراسات الأمنية بحلول سنة 1989 أين تم نشر 10 مقالات على الأقل حول الموضوع خلال شهر واحد، ويعتبر عام 1989 مهما جدا لكل من الأمن الدولي والسياسات البيئية العالمية، أدت نهاية الحرب الباردة إلى إحداث نقلة نوعية في دراسات وسياسات الأمن الدولي، حيث لم تكن هناك علاقة واضحة بين الأمن والسياسة البيئية حسب المنظورات التقليدية، وبعد عامين من صدور تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك *Our common future*" تم التخطيط لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (*United Nations Conference on Environment and Development*) في ريودي جانيرو البرازلية سنة 1992 وهذا ما أدى إلى تدفق المعلومات حول تغير المناخ، فقدان التنوع الحيوي، إزالة الغابات، تدهور الأراضي، وأصبحت تحظى بمكانة

(1)- Sanjeev, Khagram, & others. Ibid. pp. 292.293.

في الدراسات التحضيرية والتقارير، ويمكن القول أن هذه المبادرات ناتجة عن الاهتمام السياسي والاجتماعي الكبير بقضية التغير البيئي بداية التسعينيات.

إن التقاء سياسات الأمن والبيئة العالمية يفسر التضخم المفاجئ للكتابات حول الأمن البيئي وبالخصوص حول قضية التغير البيئي والنزاعات العنيفة، كما يقول "دانيال دوداي *Daniel Deudney*" و"سيمون دالبي *Simon Dalby* "[1].

وعلى غرار *R.Kaplan* و *N.Myers* وبنظرة متشائمة لمستقبل السياسة العالمية، يستهل ميكاييل كلير *Michael Klare* كلامه في مقدمة كتابه بعنوان "حروب الموارد 2002، بالقول أن ارتفاع عدد السكان، وازدياد ندرة الموارد سيؤدي إلى عنف إثني، ديني وقبلي.

في الواقع، ومن خلال كتاباته في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 على برجي التجارة العالمية، جادل كلير بأن الصراع حول الموارد على طول الحدود الإثنية، قد انتقل فعلا إلى المستوى العالمي. يشير كلير إلى أن أمن الدولة يعتمد بشكل كبير على مصادر طاقتها، فالمحافظة على حقول النفط، الدفاع عن طرق التجارة البحرية، القدرة على تصدير منتجات الطاقة، كلها تعتبر عناصر حيوية لاستمرار القدرة على المنافسة الاقتصادية، ومن ثم بقاء الدولة.

وبمنطق واقعي، يقول كلير بان معركة الدولة للبقاء في نظام فوضوي سوف تكون بالاعتماد على قدرتها على تأمين الموارد في ظل ظروف الندرة العالمية المتزايدة، في هذا السياق يتوقع حدوث الكثير من الحروب والنزاعات الدولية حول الموارد، جراء السعي المتزايد لامتلاك المواد الحاسمة. يجادل كلير أيضا النزاعات ما بين الدول حول الموارد ليست ظاهرة جديدة، ولكن هذا النوع من العنف من المحتمل أن يطفو إلى السطح، وتتصاعد شدته خلال الأعوام القادمة .في الواقع، يتصور أن عدم الاستقرار الناتج عن ندرة الموارد سيصبح أكبر صفة مميزة للنظام الدولي، وسيعرف العالم صورة جديدة للنزاعات الشاملة[2].

وبدلا من ذلك، فإن الباحث "سنجيف خاغرام *Sanjeev, Khagram*" يرى أنه يجدر بأولئك الباحثين، الذين يبذلون جهودهم لفحص العلاقة السببية: (التغير البيئي ⟵ النزاع العنيف ⟵ أمن

(1)- Richard A, Matthew & others. Ibid. P11.
(2)- Columba, Peoples and Vaugham N Williams. Ibid. P. 94.

الدولة)، أن يعكسوا الأسهم في هذه السلسلة، لتصبح: (أمن الدولة ⟵ النزاع العنيف ⟵ البيئة)، أي يقومون بدراسة الآثار السلبية للحروب والنزاعات العنيفة على سلامة النظم الإيكولوجية. فعلى سبيل المثال: الآثار السلبية التي يحدثها اللاجئون في الحروب والنزاعات على البيئة، وخاصة في المناطق الهشة إيكولوجيا (نزاع لاجئون تدهور بيئي) في الواقع هي أكبر من الآثار السلبية التي يسببها اللاجئون من المناطق الهشة بيئيا على أمن الدولة (نزاع لاجئون تدهور بيئي)، هذا فضلا عن الآثار المباشرة الأخرى، التي تحدث نتيجة النزاع العنيف من قبيل استخدام الأسلحة والألغام، وعسكرة الجيوش...

لقد تساءل العديد من الباحثين والممارسين عن أهمية نشر القوات العسكرية لحماية البيئة، واستشهدوا بالطبيعة التراتبية، الصلبة والتكنوقراطية للقطاع العسكري كسبب مقنع لتفسير عدم ملاءمة الممارسات العسكرية للإدارة البيئية.

إن الآثار السلبية للنشاطات العسكرية والحروب على البيئة كثيرة جدا، فعلى سبيل المثال:حرب الخليج أهلكت القسم الأكبر من البنية التحتية العراقية وكانت سببا في عدم قدرة ملايين من السكان على الحصول على المياه الصالحة للشرب .في سنة 1996 ما يقارب % 35 من الموارد المائية أصبحت ملوثة في مقابل 5% سنة 1985 قبل الحرب والعقوبات الاقتصادية التي تلتها (إحصائيات منظمة الصليب الأحمر الدولية 1999) ثلاث سنوات لاحقة تضاعف عدد الأطفال المصابين بالتهاب الأمعاء بمرتين على الأقل. في هذه الحالة ولد لنا العنف العسكري مياها كانت سببا في اللاأمن الإنساني[1]. أي أن لا أمن الدولة الناجم عن الحرب أدى إلى لاأمن بيئي (تلوث المياه)، والذي أدى بدوره إلى لاأمن إنساني.

(1)- Sanjeev, Khagram & others. Ibid. p. 293.

خلاصة واستنتاجات:

- يحدث مفهوم الأمن الإنساني تمييزا بين أمن الدول وأمن الأشخاص على أساس أن الأول بأهميته لا يحقق الثاني، لكن هذا لا يعني انفصالا تاما بين الطرفين؛ ذلك أن الدولة تبقى المسؤول الأول عن أمن مواطنيها، إن الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن القومي، وإنما يعتبر أن أمن هذه الأخيرة ليس غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة لضمان أمن الأفراد، يتميز الأمن الإنساني بشموليته كونه يتضمن عدة قطاعات أمنية، وكونه البعد الوحيد الذي يتقاطع بحكم طبيعته، ليس فقط مع مختلف أبعاد الأمن الأخرى، ولكن مع البعدين المحلي والعالمي للأمن، فهو كوني البعد مثله مثل الأمن البيئي، أي أن مفهوم الأمن الإنساني يقوم على أساس ترابط أمون الشعوب والدول متبنيا بذلك مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.
- خلاصة القول أن تجاوز النظرة التقليدية لمفهوم الأمن المتمحور حول الدولة حصرا إلى وحدات مرجعية أخرى تكيفا مع التحولات العالمية، وتغير وظائف الدولة وتأكل سيادتها، والتغير في طبيعة التهديدات الجديدة، التي توجد في معظمها خارج دائرة التعامل العسكري، يعد إنجازا كبيرا بالنسبة لمنظور الأمن الإنساني على غرار المدرسة النقدية- في مراجعته للمنظور الواقعي، كما يمثل التركيز على الإنسان كوحدة أساسية لتحليل الأمن كموضوع وهدف له، الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قطيعة معرفية" في مجال دراسات الأمن، وذلك من خلال وضعه العنصر البشري في مركز التحليلات السياسية والأمنية، بيد أنه رغم التعارض في بعض الأحيان بين أمن الدولة وأمن الأفراد حسب منظور الأمن الإنساني، إلا أنه يتعذر تهميش الدولة في الإشكالية الأمنية، فهي المسؤولة في نهاية التحليل عن توفير وضمان أمن الأفراد (مواطنيها)، وبالتالي فالمقاربة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة وزمن العولمة يجب أن تقوم على التعاون مع الدولة وعبرها وليس بالتناقض معها، لأن العولمة التي تهز دعائم الدولة (من خلال عولمة المخاطر والتهديدات) وتقوض دورها أظهرت أن

نداء الدولة أقوى من نداء العولمة، أي أنه بالرغم من المطالب المتزايدة بإشراك الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة، إلا أنه لا يمكن التخلي كلية عن دور الدولة.

- رأي يرى بأن التغير البيئي ليس سببا مباشرا للنزاع، وإنما هو عامل مساعد، يتفاعل مع عوامل اجتماعية أخرى تؤدي إلى نشوب نزاعات داخلية أو دولية. آخرون يرون بأنه ليس من المرجح أن تؤدي التغيرات البيئية إلى حروب ما بين الدول، واحتمالات تسببها في نزاعات داخلية أكبر من احتمالات تسببها في النزاعات الدولية.
- وحسب المنظور الليبرالي، فإن المشاكل البينية يمكن أن تؤدي إلى التعاون ما بين الجماعات، بدلا من النزاع، في محاولتهم لمعالجة هذه المشاكل، وإدارتها. أنصار المنظور التقليدي في الأمن ينظرون إلى التغير البيئي على أنه خطر يهدد كمية ونوعية الموارد الطبيعية للدولة، ويمس بقوة اقتصادها، وهذا مايؤثر على أمنها واستقرارها. وهذا هو سبب إدراجهم للقضايا البيئية ضمن قطاعات الأمن.
- إن ربط القضايا البينية بالقضايا الأمنية يمكن ألا يكون مساعدا في معالجة المشاكل البيئية، هذه هي الحجة التي يجادل بها أصحاب المنظور النقدي للأمن، والذين رفضوا إضفاء الطابع الأمني على القضايا البيئية.

الفصل الثاني: البيئة كقضية أمن إنساني.

- المبحث الأول: من البيئة وأمن الدولة إلى البيئة وأمن الإنسان.
- المبحث الثاني: التهديدات والفرص التي تقدمها البيئة للأمن الإنساني، ودور العدالة في تحقيق الأمن البيئي.

أدى تطور الأبحاث في مجال الأمن البيئي من جهة، وتوسع دراسات الأمن الإنساني (سواء كمفهوم *Concept* أو كخطاب *discourse*) من جهة أخرى، إلى إثارة العديد من التساؤلات، حول العلاقة بين التغير البيئي العالمي والأمن الإنساني .وأصبح ينظر إلى البيئة على أنها ترتبط بالأمن الإنساني، بحيث توسعت مدخلات وخرجات المعادلة الأمنية، كما أصبح يتَعامَل مع التهديدات البيئية على أنها تهديد يمس البقاء الإنساني، الرفاه والإنتاجية، و أصبح الفرد – الإنسان وعلاقاته الاجتماعية هو الكيان المرجعي المعني بالأمن والتأمين من التهديدات البيئية، وليس الدولة.

ينطلق هذا الفصل من الافتراض القاضي بأن :الأخطار، والتهديدات البيئية هي تهديدات لأمن الإنسان، أكثر ما هي تهديدات لأمن الدولة، وهذا ما يجعلنا ننتقل من الحديث عن البيئة كقضية أمن وطني، إلى الحديث عن البيئة كقضية أمن إنساني.

سنقوم بعرض الطريقة التي أصبحنا من خلالها ننظر للتهديدات البيئية بواسطة مقاربة الأمن الإنساني، والأخطار الفعلية التي يفرضها التغير البيئي العالمي على الأمن الإنساني، حيث يمس بالحاجات الأساسية والحقوق، كما يمكن أن يقوض الفرص الاقتصادية والاجتماعية، التي تعزز الأمن الإنساني، بالإضافة إلى إمكانية تهديد حياة الإنسان، وفي الأخير ننتقل إلى عرض الفرص التي تقدمها البيئة السليمة لتعزيز الأمن الإنساني.

المبحث الأول :من البيئة وأمن الدولة إلى البيئة وأمن الإنسان.

نظرا للانتقادات التي وجهت لدراسة البيئة من منظور الأمن الوطني، وسلبية انعكاسات أمننتها (أحيانا) على كل من سياسات, ودراسات الأمن والبيئة، فقد تم توسيع الدراسات البيئية على غرار الدراسات الأمنية، وهذا ما أدى إلى الدعوة لدراسة وتحليل المشاكل البيئية ضمن سياق الأمن الإنساني .وفي حين لا تزال التهديدات البيئية لأمن الدولة قضية خلافية، تُجمِع كل الآراء السياسية والأكاديمية على أن التغير البيئي يعتبر تهديدا للأمن الإنساني، فحسب الدوائر العلمية، تتسبب غازات الدفيئة (الكلور الفلور كاربون CFC) الناجمة عن الأنشطة الصناعية في ظهور ظواهر طبيعية غير معتادة، وتزيد من شدة العواصف، ثلاثة آلاف قتيل في ضحية موجة الحر التي ضربت أوروبا في صيف عام 2003 (10 أضعاف الذين قتلوا في أحداث 11 سبتمبر)، حيث يمكن اعتبارهم ضحايا اللاأمن البيئي العالمي.

كيف يمكننا فهم ضحايا إعصار كاترينا، والأضرار التي مست الممتلكات في نيو أورليانز، والتي سببها السدود غير الكافية لحماية المدينة ؟ أو الضحايا الذين توفوا في السنوات الأولى من هذا القرن بسبب الفيضانات والانهيارات الأرضية، التي مست أمركا اللاتينية، أو أولئك الذين راحوا ضحية عواصف ضخمة ضربت بنغلادش أواخر التسعينيات؟[1].

المطلب الأول: الأمن البيئي وتوسيع مفهوم الأمن.

أصبح الأمن البيئي منذ أوائل التسعينيات مفهوما مركزيا في الدراسات الأمنية، والدراسات البيئية على حد سواء، لكنه يعتبر من المفاهيم الغامضة، وذلك بسبب غموض كل من مفهومي البيئة والأمن ولأن تحديد مفهوم الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا ***Referent object***، كما يقول" باري بوزان ***B.Buzan***"، ولأن الأمن البيئي يعتبر حقلا فرعيا من حقل الدراسات الأمنية، يمكننا القول أن الأمن البيئي قد يتخذ مفاهيم مختلفة حسب المقاربة المعتمدة، كما يمكن أن يتخذ مواضيع مرجعية مختلفة[2].

)1(- Richard A , Matthew. Ibid. P15.
)2(- Ibid. p 191.

هناك ثلاث مقاربات لدراسة الأمن البيئي، تختلف باختلاف المرجعية المعتمدة:

الطرح الأول:

يدور حول تأثيرات الأنشطة الإنسانية على البيئة، ويسمى أحيانا بالأمن الإيكولوجي *Ecological security*، ترى هذه المقاربة بأن العمليات والنظم، الإيكولوجية يجب أن تؤمن و تعتبر أن التهديد الأساسي لسلامة وتوازن النظام الإيكولوجي هو النشاط الإنساني. وحسب وجهة النظر هذه، فإن الناس لا يكونون آمنين إلا إذا كانت البيئة آمنة، لأنهم جزء منها. هذه النظرة تختلف تماما عن الخطاب المهيمن على الأمن والسياسة عموما، وليس لها تأثير كبير في الحياة السياسية الوطنية والدولية[1].

الطرح الثاني:

مقاربة الأمن الوطني، وخلافا لمقاربة الأمن الإيكولوجي، التي تعتبر البيئة موضوعا مرجعيا في الدراسة، فإن هذه المقاربة تعتبر التغير البيئي تهديدا أمنيا لوحدة مرجعية هي الدولة، وتقوم بدراسة الطرق التي يمكن من خلالها للتدهور البيئي أن يكون عاملا مسببا في نشوب النزاعات والحروب بين الدول، أو بين الجماعات داخل الدولة، وهذا ما يمس بأمن واستقرار الدولة، (هذا ما تطرقنا إليه بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة، عندما تحدثنا عن التدهور البيئي باعتباره قضية أمن وطني).

الطرح الثالث:

مقاربة الأمن الإنساني، تتخذ هذه المقاربة من الإنسان مرجعية أمنية، وتعتبر التغيرات البيئية تهديدا لحياة الإنسان وكرامته. وإن كانت مقاربة الأمن الوطني قد ساهمت في توسيع مفهوم الأمن من خلال اعتبار البيئة قضية أمنية (البيئة تعتبر واحدة من القطاعات الخمسة للأمن)، فإن مقاربة الأمن الإنساني، قد ساهمت بشكل كبير في توسيع وتعميق دراسات الأمن البيئي من حيث الوحدات المرجعية المعتمدة في الدراسات الأمنية.

---

[1]- Jon, Barnett, Environmental security. Ibid. p194.

وقد لخص" جون بارنيت *Jon Barnett*" هذه المقاربات التي يعتمد عليها الباحثون في دراستهم للأمن البيئي، في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): يوضح المقاربات التي تفسر الأمن البيئي، حسب *Jon Barnett* (بتصرف):

التسمية	الكائن الذي يتم تأمينه	أهم مصدر للتهديد	درجة الإهتمام
الأمن الايكولوجي	البيئة الطبيعية	النشاط الإنساني	النظام الايكولوجي
الأمن الوطني	الدولة الوطنية	التغير البيئي	وطني
الأمن الإنساني	الأفراد	التغير البيئي	محلي
المصدر: Jon, Barnett, Environmental security, P195			

يعتبر الأمن البيئي واحدا من القضايا الأمنية غير التقليدية، التي ساهمت في توسيع وتعميق مفهوم الأمن، فقد ساهم في تعميق الأمن من خلال اهتمامه ليس فقط بأمن الدولة، ولكن أيضا بأمن الأفراد ، البيئة، والأنظمة الفرعية الأخرى، كما ساهم في توسيع الأمن من خلال حديثه ليس فقط عن خطر الحروب، بل تحدث عن أخطار أخرى) الأخطار التي يفرضها التغير البيئي على الإنسان .(وعلى غرار الأمن الإنساني، يعتبر الأمن البيئي مشروع بحث للدراسات الأمنية النقدية، من خلال استعماله في طرح تساؤلات عن من وماذا نؤمن؟ ومن أي تهديد؟.

ففي الوقت الذي كتب فيه" روبيرت كابلان *R.Kaplan*" مقالته– الفوضى القادمة –قدم محرروا تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام 1994 بدلا من ذلك تحليلا مختلفا لحالة الإنسان، وأسباب اللاأمن في عدة مناطق، وقد جادلوا بأن الأمن يحتاج إلى تحديث جذري، وتحول عميق من مركزية الدولة والإقليم، إلى التركيز على الشعوب .مفهوم الأمن– كما ذكرنا سابقا –ولفترة طويلة من الزمن، ظل يعرف على أنه:"أمن إقليم الدولة من العدوان الخارجي، أو بمعنى حماية المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية، أو الأمن العالمي من خطر محرقة نووية"، حيث يتعلق بالدول القومية أكثر منه بالشعوب، بالمقابل

يتعلق الأمن الإنساني بجانبين رئيسيين :السلامة من التهديدات المزمنة مثل :الجوع، المرض والقمع... والحماية من الانقطاع المفاجئ، المشكل الذي سيواجه الدولة هو لاضطرابات المؤذية في أنماط الحياة اليومية، سواء في البيوت، في العمل، أو في المجتمعات[1]. وفي صياغتهم لهذه الأفكار حول الأمن الإنساني، نظر محرروا التقرير إلى الظروف التي جعلت الناس غير آمنين، ولاحظوا أن أسباب اللاأمن متعددة، والتدهور البيئي واحد من هذه الأخطار التي تهدد الأمن الإنساني وتبعا لذلك، فقد اعتبروا الأمن البيئي أحد المكونات السبعة للأمن الإنساني.

انطلاقا من فرضية أن الأمن البيئي يعتبر حقلا فرعيا من حقل أوسع هو الدراسات الأمنية، واعتبار القطاع البيئي كأحد قطاعات الأمن، بدلا من اعتباره موضوعا مرجعيا للأمن، فإنه يمكننا الحديث عن الأمن البيئي بالنسبة لمرجعيات مختلفة: النظام الدولي، الدولة القومية، والفرد–الإنسان .وبعد مرحلة التوسيع هذه، جاءت المرحلة الثانية، والتي أصبحت فيها البيئة تعتبر أحد المكونات السبعة للأمن الإنساني، التي جاء ذكرها في التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 (المكونات الأخرى كما ذكرنا في الفصل الأول هي: الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، الشخصي، الاجتماعي والسياسي)، ومن ثمة أصبح ينظر إلى التغير البيئي على أنه قضية أمن إنساني.

وإن كانت التهديدات التي يطرحها التغير البيئي على النظام الدولي والدول تتميز بالغموض، وعدم الإجماع بين الدارسين حولها (فريق يرى أن التغيرات البيئية تهدد أمن الدولة، ومن ثم دعا إلى اعتبار البيئة قضية أمن وطني، والفريق الآخر يرى بأن إدخال البيئة في قضايا الأمن الوطني سيؤدي إلى صعوبة معالجة المشاكل البيئية، وذلك لعدم تناسب طبيعة الدراسات الأمنية مع الدراسات البيئية) فإن تأثيرات التغير البيئي على حياة ورفاه الأفراد والمجتمعات تبدو واضحة وتتفق حولها جميع الأطراف[2].

يمكننا القول باختصار أن الإضافة المتميزة التي جاء بها الأمن الإنساني، هي أن الأمن هو ما يراه الناس أنفسهم شواغل أمنية، بمعنى أن الباحثين وصناع القرار يجب أن يسمعوا صوت المنكشفين (الضعفاء)،

)1(- Simon, Dalby, Environmental security, in Paul Williams, Security studies: an introduction. Ibid. p270.
)2(- Jon Barnett, environmental security. Ibid. p 201.

ويضعون في قائمة أولوياتهم ما يضعه المنكشف كأولوية ملحة في قائمة انشغالاته، وبالتالي تتغير الأولويات والشواغل والتهديدات الأمنية من جماعة إلى أخرى، وفي إطار التغير البيئي تختلف التهديدات والانكشافات من منطقة لأخرى، ومن جماعة بشرية لأخرى، لكن هذا لا يعني أنه لا توجد قيم تهديد بيئية عالمية، يشترك فيها جميع البشر عبر الكوكب، مثل :الحق في نظافة المياه والغذاء.

يقوم منظور الأمن الإنساني حول التغير البيئي بأمننة التغيرات البيئية الفعلية، فهو يرفع من أهمية بعض الأخطار على حساب أخطار أخرى، وهذا ليس من المرجح أن يؤدي إلى نتائج عكسية مثل النتائج الناجمة عن الأمننة التي تقوم بها الدولة، لكن إدراج القضايا البيئية ضمن أجندة الأمن الإنساني لا ينفي البتة دور الدولة في عملية الأمننة هذه، لأن الأفراد لا يمكنهم القفز على الدولة، ويتطلب الأمر التعاون بين الطرفين لتخفيف من حدة التغيرات البيئية، وتسهيل الاستجابة للتقليل من حالات اللاأمن.

هناك فرق كبير بين الأمننة الناشئة عن الدولة، والأمننة الناشئة عن الأفراد، الأمننة الأخيرة تضع في الأولوية حاجات، حقوق، قيم الفرد والجماعة المهددة بخطر التغير البيئي، وتتطلب انتهاج سياسات متنوعة، تدخل فيها سياسات التنمية، سياسة التنمية المستدامة، الحوكمة وحقوق الإنسان والسياسة الخارجية، وبالتالي مفهوم الأمن الإنساني لم يتخل عن المفهوم التقليدي للأمن، بل استمر في تبرير التواجد القوي للدولة حتى في إطار توسيع الأمن الإنساني، إن بروز البيئة كأحد مكونات الأمن الإنساني السبعة المتبناة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994 أدى إلى توسع جماعة أبحاث الأمن الإنساني، وجماعة أبحاث التغير البيئي العالمي، بما في ذلك أولئك الذين ينتمون إلى نظام الأمم المتحدة، فقد دعت الأمم المتحدة إلى مزيد من التفاعل بين جماعات التغير البيئي العالمي والأمن الإنساني، وذلك في سبيل إيجاد مخرج لمعضلة التغير البيئي.

المطلب الثاني :تهديدات النشاط الإنساني للبيئة.

إن الضرر البيئي على المستوى العالمي، استنفاذ الأوزون، غازات الدفيئة (CFC)، تدهور ،التنوع البيولوجي وتدمير كل من المحيطات والبحار ...كلها تساهم بطرق متعددة في اللاأمن الإنساني، سواء

بشكل غير مباشر من خلال اضطراب المناخ المحتملة ونقص الغذاء، أو بطريقة مباشرة من خلال الآثار الصحية الناجمة عن التعرض للأشعة فوق البنفسجية.

الأخطار البيئية عالمية، ولكنها بالإضافة إلى ذلك تتسبب في صعوبات على المستوى المحلي مثل التلوث، وهذه مسألة تتجاوز القدرات الانفرادية للدول، فالدول بالمفهوم الواستفالي غير قادرة بمفردها في القرن الواحد والعشرين على التغلب على مشاكل مثل :التدهور البيئي، إدارة الاقتصاد العالمي، و لا تستطيع حماية شعوبها من نتائج هذا العجز[1]. فهي (الأخطار البيئية) تتطلب التركيز أكثر على شروط الوجود الإنساني، وهذا ما يتطلب منا أن نأخذ على محمل الجد التغيرات التي نحدثها عن غير قصد – غالبا – في المجال الحيوي، الذي يمثل الموطن المشترك للإنسانية جمعاء، هذه التغيرات جعلت الموضوع الأكثر تداولا في النقاشات الجارية حول الأمن البيئي هو الظروف البيئية وأهمية دراستها في إطار الأمن الإنساني، الذي تزايد الحديث عنه في الآونة الأخيرة[2].

يمكننا الاستشهاد بالبيانات الكمية الآتية، التي توضح الآثار التي يحدثها النشاط الإنساني على المحيط الذي يعيش فيه:

الجو:

- إزداد تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 بـ 30% منذ سنة 1750.

التنوع البيواوجي:

- 184 نوع من الثديات، 182 نوع من الطيور، 162 نوع من الأسماك، 1276 نوع من النباتات مهددة بالانقراض.

حوالي 27000 ألف نوع يختفي كل سنة.

)1(- John, Dryzek & others, The Oxford handbook of political theory, UK: Oxford University Press, 2006. p631.
)2(- Simon, Dalby, Environmental security, in Paul Williams, Security studies: an introduction. Ibid. p271.

الأراضي:

- سنة 1950 كانت 40% من مساحة الأرض تغطيها الغابات، الآن أصبحت 27% وهي في تراجع.

في 40 سنة الماضية ما يقارب ثلث الأراضي الصالحة للزراعة تختفي بسب الحت.

الغابات:

- خمس الغابات الاستوائية اختفت خلال 30 سنة بين 1960-1990. هذا التراجع الكبير في مساحة الغابات أثر أيضا على التنوع البيولوجي.
- خلال التسعينات 16.1 مليون هكتار من الغابات الطبيعية يتم تطهيرها كل سنة.
- بين 1990 و 2000، تمت إزالة 3 ملايين هكتار من الغابات في إفريقيا، أمريكا اللاتينية، والكاريبي.

المياه العذبة:

- هناك 80 دولة تضم 40% من سكان العالم عانت من نقص حاد في المياه، منتصف التسعينيات.
- مايقارب نصف الأراضي الرطبة في العالم تم القضاء عليها خلال القرن العشرين.

البحار والسواحل:

- ما يقارب نصف الغابات الاستوائية تم تطهيرها في القرن العشرين.
- 58% من احتياطي العالم من المرجان مهدد بالزوال[1].

أوضح الصندوق العالمي للحياة البرية، وعدة منظمات أخرى حاليا أن الإنسانية قد انتقلت من الظروف الطبيعية للوجود، وهذا ما أحدث تغيرا نوعيا في المحيط الحيوي.

[1]- Jon, Barnett, environmental security. Ibid. p195.

لقد قمنا بتحريك الجبال، سد معظم الأنهار الكبرى، مسح الغطاء النباتي وقتل مساحات واسعة من الأراضي الخصبة على هذا الكوكب، وفي عملية تحويل مواطنها تقتل العديد من الأنواع، بالإضافة إلى تلك التي يتم صيدها مباشرة والسائرة في طريق الانقراض.

الهواء الذي نتنفسه الآن يختلف بشكل ملموس عن ذلك الذي كان يستنشقه أجدادنا إلى درجة أننا عرفنا زيادة في تركيز ثاني أوكسيد الكربون (Co_2) إلى ما دون المستويات التي عرفتها النصف مليون سنة الماضية وهي الفترة التي شهدت زوال ونشوء العديد من العصور الجليدية[1].

هناك عدة أسباب جعلت قضية العلاقة بين التغير البيئي العالمي والأمن الإنساني لا تحظى بالاهتمام الكافي، منها مسألة تأطير التغير البيئي العالمي كقضية علمية (*an issue of science*)، والتي يتم فيها التركيز على فهم عمليات نظام الأرض، فدراسة التغيرات البيئية على المستوى العالمي كان ولفترة طويلة هو مجال تخصص علماء نظام الأرض (*earth system*) الذين يركزون على قضية التفاعل بين نظم المحيط الجغرافي(*geosphere*)، والمحيط الحيوي (*biosphere*)،على المستوى العالمي[2].

لقد اهتمت العديد من الجهود بحل مشكلة اللايقين العلمي حول التغير البيئي، وتزايد التركيز على مسألة التنوع الاجتماعي، الذي خلق التغير البيئي والانكشاف عليه.

وتبعا لذلك فإن مساهمة العلوم الاجتماعية (*social science*) في أبحاث التغير البيئي العالمي، كانت تبدو غير قيمة خلافا للواقع الذي يبين أن التغير البيئي العالمي هو مشكلة اجتماعية بقدر ما هي مشكلة نظام طبيعي.

إن أغلب مشاكل التغير البيئي ناجمة عن التطبيقات العصرية للتنمية والفوارق الاجتماعية الناجمة عنها، فعلى سبيل المثال:

-التغير المناخي ناجم عن انبعاث الغازات جراء تغير استخدام الوقود و إجهاد الأرض.

- يتم القضاء على الغابات من أجل تلبية الطلب على الورق، الخشب والأراضي الجديدة، الزراعة والرعي.

)1(- Simon, Dalby, Environmental security, in Paul, Williams, Security studies. Ibid. p271.
)2(- Richard A, Matthew. Ibid. P15.

– تم فقدان التنوع البيولوجي من خلال مسح الأراضي من أجل الزراعة والبنى التحتية.

– تم سد الأنهار وتحويلها من أجل التحكم في الفيضانات، ومن أجل توفير الطاقة الكهرومائية والتزود بالماء والري.

– السواحل تم تعديلها ومن ثم تلويثها أو تدميرها، ومصايد الأسماك نضبت بسبب التطبيق المكثف لتقنيات الصيد الفعالة.

– تدهور الأراضي بسبب الممارسات الزراعية غير المستدامة.

التغير البيئي العالمي، إذن، هو مشكلة اجتماعية، تقوض الأمن الإنساني (حاجات، حقوق وقيم الأفراد والمجتمعات)، إن اللاأمن الإنساني من التغير البيئي هي وظيفة عدة عمليات اجتماعية، والتي يحدثها بعض الناس ليكونوا أكثر أمنا، فيصبحون أقل قدرة على الاستجابة للتغيرات البيئية الفجائية والمتفاقمة.

هذه الأنشطة قام بها إما المستهلكون الأغنياء في بلدان الشمال، وهذا بشكل مباشر، أو عن طريق وكالاتهم في العديد من المناطق المعزولة عبر العالم، ودليل ذلك أن السلعة الأكثر تواجدا في الأسواق من بين كل السلع الاستهلاكية، سواء المحاصيل الزراعية، أو منتجات المناجم هي البترول الذي يغذي الحضارات المعاصرة، وسيارات ساكني المدن العصرية، هذا هو المجتمع الصناعي الحضري، الذي ينتشر الآن ليشمل كل زوايا الكوكب، وهذا ما يهدد الأمن الإنساني لجميع الناس، وذلك من خلال القيام بتصرفات يومية بسيطة، أفعال القيادة، تدفئة المنازل ومراكز التسوق، إضافة إلى هذه الأسباب التي تؤدي إلى انعدام الأمن، نجد إلى جانب ذلك – بدرجة أقل– الأعمال الحكومية المتعمدة التي تستخدم القوة العسكرية لأغراض مختلفة، وهي أقل من التغيرات غير المقصودة التي تحدثها الشعوب (المتسبب الأول في الحالة البيئية الراهنة) بسبب تغير معالم الاقتصاد العالمي، وتزايد وتيرة التصنيع في حياتنا، ما يغير من المجال الحيوي، ويهدد اضطرابات مناخية دراماتكية، والتي حذر منها مستشاروا البينتاغون في 2003، أنماط الحياة الاستهلاكية والصناعية إذن تتسبب في أخطار بيئية.

كما تعزز الإشكالية البيئية النقاش الذي تثيره قضية الحروب حول الموارد، بحيث أن الموارد المرتبطة بالاقتصاد العالمي هي المتسبب في العنف في دول الجنوب أكثر من التغيرات المحلية في البيئة هناك.

يجب على الدول الغنية ومواطنيها الذين تسببوا في معظم التغيرات المناخية أن يجدوا حلولا لهذه المشكلة، الحلول التي لا تلوم الفقير والمهمش بسبب مصيره، بل تفهم أننا نعيش الآن في ظروف جديدة أفرزتها العولمة، والتي تتطلب منا التسليم بت ا ربط مصائرنا في المجال الحيوي الذي غيرته الإنسانية تغيرا جذريا.

ومن ناحية أخرى، فإن السيناريو الجيوبوليتيكي الكارثي الذي تحدث عنه كل من كابلان ومستشارو البينتاغون يمكن تصديقه، لكن ليس جراء أي سبب نابع من الجنوب، الذي يفترض أنه منبع للتهديد، لكن الأرجح أن سبب هذه الاضطرابات المناخية هو أنماط الاستهلاك التي تستمتع بها الشعوب الغنية والتي تدفع للجيوش من أجل الإبقاء على الفقراء في وضعهم الحرج، وتدفع للجامعات ومراكز الأبحاث التي تقوم بدراسة التهديدات الأمنية التي تواجه النظام السياسي الذي يحافظ على ثرائها في المقام الأول[1].

المبحث الثاني :التهديدات والفرص التي تقدمها البيئة للأمن الإنساني.

بعدما أشرنا في المبحث السابق إلى كيفية اعتلاء البيئة لأجندة الأمن الإنساني، والأسباب التي جعلت بعض الباحثين يرون بأن مقاربة الأمن الإنساني تتناسب وقضايا الأمن البيئي، على اعتبار أن المشاكل البيئية هي مشكلة اجتماعية، ناجمة بالأساس عن الأنشطة الإنسانية، وتغير نمط الاستهلاك، إضافة إلى أن التغير البيئي يرتبط بمشكلة العدالة، التي تعتبر إحدى ركائز الأمن الإنساني، سنقوم في هذا المبحث بالحديث عن سببين آخرين يؤكدان العلاقة المتبادلة بين الأمن البيئي و الأمن الإنساني، وهما:

أولا: المشاكل والتغيرات البيئية هي تهديدات للأمن الإنساني.

ثانيا: البيئة السليمة تقدم فرصا لتعزيز الأمن الإنساني.

المطلب الأول :التهديدات البيئية للأمن الإنساني.

)1(- Simon, Dalby, Environmental security, in Paul, wiliams, Security studies: an introduction. Ibid. pp. 270 -273.

يمكن أن يكون التغير البيئي تهديدا أو خطرا يمس بالحاجات الأساسية، مثل :الأراضي الخصبة، المياه العذبة، ونوعية الغذاء...كما يمكن أن يمس بالحقوق المنصوص عليها في إعلان حقوق الإنسان السياسية والمدنية، مثل :سبل العيش، الملكية، والمواطنة ...إضافة إلى إمكانية تقويضه للفرص الاقتصادية والاجتماعية، المنصوص عليها أيضا في إعلان حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعزز من الأمن الإنساني، هذا علاوة على إمكانية تهديده حتى لحياة الإنسان، سواء بطريقة مباشرة (الكوارث الطبيعية مثلا)، أو من خلال تأثيره على أمن واستقرار الدولة (النزاعات والحروب)، ومن ثم تأثيره على أمن شعوبها، إذن التهديدات البيئية حتى وإن كانت تبدو في ظاهرها تهديدا لأمن الدولة، إلا أنها تعتبر في نهاية المطاف تهديدا لأمن الإنسان.

كما يمكن أن تتسبب التغيرات البيئية في آثار مباشرة، وسريعة على رفاه الإنسان وسبل عيشه .فعلى سبيل المثال :قد لا تسبب ندرة المياه نزاعا أو حربا، لكنها تخلق حالة لا أمن إنساني جراء مساسها بأحد أبعاد الأمن الإنساني من خلال :الجفاف، نقص إنتاج الغذاء (الأمن الغذائي)، وتقليل فرص الشغل (الأمن الاقتصادي)، الرفاه والكرامة ...وحتى البقاء (الأمن الشخصي)، وقد تمس أحيانا كل أبعاد الأمن الإنساني، ولكن النقطة التي نراها مهمة، ومن الواجب الإشارة إليها، فيما يتعلق بمسألة التهديدات البيئية للأمن الإنساني، والتي أشار إليها الباحث" سنجيف خاغرام ***Sanjeev Khagram***"في مقالته بعنوان":من البيئة والأمن الإنساني إلى الأمن المستديم والتنمية ***From the Environlent and Human Security to Sustainable Security and Development***" هي أن دراسة قضية التغيرات البيئية وتهديداتها للأمن الإنساني تتميز بأربع مميزات:

1. تعدد التأثيرات.
2. تعدد المواضيع.
3. تعدد المستويات.
4. تعدد الآثار زمنيا.

وتبعا لذلك، يتوجب علينا- عند دراسة وتحليل التأثيرات البيئية على الأمن الإنساني- التطرق للعناصر السابقة الذكر، وهي :القطاعات التي تتأثر بالتغيرات البيئية، المواضيع أو الكيانات المرجعية المهددة بالتغير البيئي، المستويات، وأخيرا البعد الزماني؛ بمعنى أنه قد تكون للتغير البيئي آثار متنوعة، تتراوح بين الآثار الصحية، ضعف الإنتاجية الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ... وغيرها، كما قد تؤثر التهديدات البيئية على تنوع المواضيع المرجعية، التي تتراوح بين الأفراد ، الأسر، الجماعات، المنظمات الاجتماعية، الجماعات المتنوعة الهويات، المرأة، الطفل، الإثنية، الحكومات والأنواع البيولوجية المختلفة ... وأخيرا كل أنواع هذه الآثار لها أيضا بعد زماني، فالتغير البيئي يمكن أن يكون له أثر واضح على حياة الإنسان في الوقت الحاضر، كما يمكن أن تمتد هذه التغيرات إلى المستقبل، فتؤثر على حياة الأجيال القادمة[1].

توفر لنا الموارد المائية مثالا جيدا لشرح هذه الأنواع المختلفة من الآثار وتفاعلاتها المعقدة؛ حيث يعيش أكثر من ملياري شخص ضغوطا على مياه أحواض الأنهار،ويرجح أن ترتفع هذه الضغوط إلى 3.5 مليار شخص، أو نصف سكان العالم في آفاق 2025، يمكن القول أن ندرة المياه لها آثار على مستويات متعددة، فمثلا عندما تكون أحواض الأنهار عابرة للحدود، سنكون بصدد الحديث عن كيانات مرجعية متعددة): بداية من العائلات التي تبقى من دون مياه صحية صالحة للشرب، وصولا إلى الشركات التي ستتحمل تكاليف ضخمة للحصول على المياه(، وآثار متعددة): مثل تقويض إنتاج القطاعين الزراعي والصناعي، والتصحر في مناطق واسعة .. إضافة إلى أن هذه الآثار المتنوعة، ترتبط فيما بينها بروابط معقدة، وبالتالي سنقع في خطأ فادح إذا ركزنا فقط على الآثار المباشرة لندرة المياه على الأمن الإنساني[2].

ورغم أن كل من مفهومي الأمن الإنساني، والأمن البيئي تم ذكرهما في أهداف الألفية للتنمية *Millenium Development Goals* إلا أنه لا يوجد اعتراف صريح بتأثيرات التغير، البيئي العالمي في الأهداف، فعلى سبيل المثال الجهود والمبادرات التي تسعى للتخلص من المجاعة والفقر يمكن أن تتأثر سلبا

)1(- Sanjeev, Khagram. Ibid. p294.
)2(- Sanjeev, Khagram. Ibid. p294.

بالتغير المناخي، ذلك أن الأفراد الأكثر انكشافا على التغيرات المناخية فقراء وجياع، وكذلك الجهود المبذولة لتقليل وفيات الأطفال ومحاربة الأمراض (على رأسها الملاريا).

هناك في أهداف التنمية للألفية *Millenium Development Goals* يتعلق بالبيئة (الهدف 7 التأكيد على الاستدامة البيئية)، حيث لا تعتبر تحديات فرضها التغير البيئي، و بناء على ذلك فإن هناك إمكانية كبيرة لمساهمة مبادرة التغير البيئي العالمي والأمن الإنساني *Global Environmental Change and Human Security* في شواغل الأمن الإنساني الأخرى على نطاق واسع.

يمكن القول أن قضية التهديدات البيئية للأمن الإنساني قد أثارت العديد من النقاشات، وحظيت بالعديد من الكتابات، لكن القضية التي لم تأخذ نصيبها من الاهتمام هي :الفرص التي تتيحنا إياها البيئة السليمة لتعزيز الأمن الإنساني.

المطلب الثاني: الفرص التي تتيحها البيئة للأمن الإنساني.

إن التركيز فقط على التهديدات البيئية للأمن الإنساني، يجعل الباحثين في هذا الحقل يغفلون الفرص التي تتيحها البيئة لتعزيز الأمن الإنساني؛ ذلك أن حماية وتحسين الظروف البيئية يمكن أن تكون له نتائج إيجابية على سبل عيش الإنسان ورفاهه، فإذا كان التدهور البيئي يزيد من نسب الحرمان، الهجرة، وعدم التمكين، فإن سلامة النظام الإيكولوجي من شأنها أن تقلل من حجم الانكشافات .وتخلق بيئة تتناسب مع حياة ورفاه جميع البشر، وخاصة منهم الأشخاص الأكثر حرمانا وتضررا، سواء في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء[1].

بالنظر إلى المستوى المحلي، أو الجزئي فإنه يمكننا استقاء أمثلة (شواهد إمبريقية) للإجابة عن التساؤل التالي: كيف تمنحنا البيئة السليمة فرصا لتعزيز الأمن الإنساني؟ كيف تساهم في توفير حظوظ للبقاء؟ وتمكن من الحقوق الأساسية؟ وتزيد من القدرات الإنسانية؟

)1(- Ibid. p 294.

توجد العديد من نقاط التقاطع بين الإنسان (النظم الاجتماعية) والنباتات والحيوانات (النظم الطبيعية) وفرص وسبل العيش (النظم الاقتصادية) والتي ترتبط بالتمكين السياسي (*Political Empowerment*) حيث تزودنا الغابات والأشجار – على سبيل المثال– بالعديد من الخدمات البيئية، تشمل تنظيم تدفق المياه بين الأرض والجو، تجنب انجراف التربة، حماية الجو من التلوث، وتجهيز المواطن بمجموعات التنوع البيولوجي لأي نظام إيكولوجي عبر الكوكب ...وهذه المكاسب التي نجنيها من الحفاظ على الغابات والأشجار، هي أكبر بكثير من المكاسب التي نحصل عليها من قطع الأشجار لتلبية المتطلبات الاقتصادية، إضافة إلى أن المكاسب التي يحصل عليها الفرد من الحفاظ على الغابات، والحفاظ على البيئة عموما هي مكاسب يتقاسمها كل البشر على حد سواء، أما المكاسب المحققة من قطع الأشجار فهي موزعة توزيعا غير عادل، إذ تستفيد منها فئة قليلة دون غيرها من الناس، والمكاسب الاقتصادية لهذه الفئة تصاحبه تكاليف بيئية لفئات كثيرة من الناس، وهذا ما يؤكد على أن الحفاظ على البيئة يؤدي إلى عدالة التوزيع.

مثل هذه التقاطعات تظهر في تفاعلات المجتمع – الطبيعة بين الأفراد والجماعات، وخاصة علاقات القوة الاقتصادية والسياسية .حيث عرف الإنسان في علاقته مع البيئة عمليتين أساسيتين هما الاستيلاء على الموارد والتهميش الإيكولوجي، وهذا ما يشرح كيف أن المحافظة على الموارد الطبيعية وإدارتها بطريقة مسؤولة يمكن أن يكون لها دور مهم في تجنب التوجه نحو توزيع الموارد، الذي قد يؤدي إلى تقييد الفرص الاقتصادية والسياسية للإنسان، ولاسيما أولئك الذين يعيشون التهميش والحرمان .ويظهر الاستيلاء على الموارد عندما يحدث انخفاض في التزود بمورد معين بسبب النضوب أو التدهور أو تزايد الطلب (بسبب النمو السكاني أو الاقتصادي). وهذا ما يشجع الجماعات الأكثر قوة في مجتمع ما على التحكم أكثر في تلك الموارد الحساسة وحتى امتلاكها، وذلك لتعظيم ثرواتهم وتعزيز قوتهم.

لقد نالت القضايا البيئية اهتمام العديد من الحكومات، إذ أدخلت الأفراد والجماعات في المشاركة في عملية صنع القرارات التي تتعلق بأمنهم وتنميتهم .كما توفر القضايا البيئية أرضية محايدة تمكن الفقراء (أفراد وجماعات) من إسماع أصواتهم والمشاركة بفعالية في التخطيط للمشاريع وتنفيذها.

وبنفس الكيفية، فإن فتح المجال أمام البيئة يوفر لنا في كثير من الحالات فرصا أكثر للحوار والتعاون بين المجتمعات، بما في ذلك المستوى الدولي، الذي قد يكون أعقد من المستويات السياسية والرسمية الأخرى. في بعض الحالات هذا التعاون قد يزودنا بطريقة فعالة لتجنب النزاعات، أو قد يقدم لنا أفكارا جديدة لإيجاد آليات مؤسساتية للحوكمة والاكتشاف والإبداع، و هذا على عكس ما طرحته بعض الدراسات عن أن الشعوب سيتحاربون بدلا من التجارة والتعاون، فبدلا من أن تتنافس الدول على منابع النفط مثلا، يتعاونون من أجل إيجاد طاقات بديلة، أو اكتشاف تقنيات جديدة تمكنهم من الوصول إلى مناطق لم يتم استغلالها سابقا .وعلى عكس المنظور الواقعي، فإن الأمن الإنساني يجعل من الواضح أن هناك حاجة إلى التعاون من أجل ضمان الأمن البيئي، حيث لا مكان أفضل من الآخر، ولا شخص آمن أكثر من غيره عبر العالم[1]، فالأشخاص الأكثر اعتمادا على الموارد الطبيعية وخدمات النظام الايكولوجي في سبل عيشهم هم الأكثر حساسية من التغير البيئي فعلى سبيل المثال، التغير في رطوبة التربة يمكن أن يؤثر على التغذية في الأسر المعتمدة على الزراعة في عيشها، تراجع مخزون الأسماك يمكن أن يؤثر على تغذية ودخل الصيادين، تناقص نوعية المسطحات المائية يمكن أن يؤثر على صحة الأمهات والأطفال في المجتمعات غير المزودة بشبكات المياه، من هنا تظهر الفرص التي تتيحها لنا عملية إدراج القضايا البيئية ضمن مقاربة الأمن الإنساني.

المطلب الثالث: العدالة والأمن البيئي.

من بين الحجج الداعمة لتأطير مسألة التغير البيئي ضمن نطاق الأمن الإنساني، أنها تتميز بأنها عالمية، فصفة "عالمية Global" التي تطلق على هذه التغيرات البيئية، ترجع إلى أنها موجودة في كل مكان عبر العالم، إضافة إلى أن بعض الملوثات مثل: غازات الدفينة CFC والنفايات الإشعاعية لها أضرار عالمية،

)1(- Simon, Dalby, Environmental security, in Paul Williams, Security studies: an introduction. Ibid. p272.

كما أنها "عالمية" نظرا لأن الموارد الطبيعية يتم استهلاكها في أسواق أخرى بعيدا عن أماكن استخراجها، إلا أن كلمة "عالمية " بهذا المعنى لا تشير إلى أن المسؤولية عن التغيرات البيئية متساوية بين كل الشعوب، وأن آثار هته التغيرات موزعة بشكل متساو عبر كل مناطق العالم.

يمكننا الاستعانة بالمعطيات التالية، والتي أخذناها من مقالة ***Jon Barnett*** بعنوان ***Environmental security*** لشرح عدم المساواة بين شعوب العالم، سواء من حيث المسؤولية عن إنتاج التغير البيئي، أو من حيث الاستفادة من خدمات النظم الإيكولوجية، أو التضرر من هذه التغيرات. **1)**

التفاوت في الاستهلاك:

- 10 % من الأغنياء عبر العالم يمثلون أكثر من 59 % من إجمالي الاستهلاك العالمي.
- 50 % من الفقراء عبر العالم يمثلون 7.2 % من إجمالي الاستهلاك العالمي.
- 20 % من السكان الأكثر ثراء في العالم:
  - يستهلكون 58 % من موارد الطاقة.
  - يستهلكون 84 % من الورق.
  - يملكون 87 % من سيارات العالم. .
- 20 % من السكان الأكثر فقرا في العالم:
  - يستهلكون 04 % من موارد الطاقة.
  - يستهلكون 1.1 % من الورق.
  - يملكون أقل من 1 % من سيارات العالم.

2) التفاوت في الإنتاج:

- ما ينتجه شخص واحد في الدول المتقدمة من التلوث، يعادل ما ينتجه 30 شخص في الدول النامية.
- 20 % من السكان الأكثر ثراء في العالم ينتجون 53 % من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون CO، في المقابل ينتج 20 % من السكان الأكثر فقرا في العالم 03%.

3) لاأمن إنساني متفاوت:

- الناس الذين يعيشون في الدول النامية:
  - 60 % غير مزودين بشبكات الصرف الصحي.
  - 37 % غير مزودين بالكهرباء.
  - 30 % غير مزودين بالمياه النظيفة.
- تتسبب رداءة نوعية المياه في الدول النامية، في وفاة خمسة ملايين شخص كل عام بسبب الإسهال، ثلاثة ملايين منهم أطفال.
- يتسبب تلوث الهواء في الصين، في وفاة 175000 شخص كل عام.[1]

إذن تلاحظ من خلال هذه الأرقام أن هناك لاعدالة بيئية بين الأغنياء والفقراء، سواء كانوا أفرادا أو دولا، حيث يستمتع الأغنياء بالمواد الطبيعية، وموارد الطاقة، والخدمات البيئية الأخرى بنسب تضر بسلامة النظام الإيكولوجي، في حين نسبة استهلاك الفقراء للموارد الطبيعية ضئيلة، ومسؤوليتهم عن الدمار البيئي ضئيلة أيضا، لكن بالنسبة للانكشاف على التغيرات البيئية، فإن النسب ستصبح على العكس من ذلك، الناس الأكثر تسببا في التدهور البيئي، هم الناس الأقل انكشافا عليه، وذلك بسبب قدرتهم على التكيف معه، أما الشعوب الأخرى فستكون أكثر انكشافا، بسبب انكشافها على تهديدات أخرى، وضعف أمنها وتنميتها الإنسانية، و هذا ما يؤكد الفكرة التي طرحها جون بارنيت ***Banett...*** عن أن التدهور البيئي لا يهدد أمن الشعوب، إلا إذا كانوا منكشفين من نواح أخرى، أي أنه لا يمكننا القول أن التغير البيئي يقوض الأمن الإنساني بمعزل عن عدة عوامل اجتماعية أخرى منها: الفقر، درجة الدعم أو التمييز الذي تتلقاه الجماعات المختلفة من النظام، فعالية عملية صنع القرار، ودرجة التوافق الاجتماعي داخل وبين الجماعات المنكشفة، هذه العوامل تعمل على الحد من قدرة الأفراد والمجتمعات على التكيف مع التغير البيئي."[2]

ورد تعريف الأمن الإنساني في مبادرة التغير البيئي العالمي والأمن الإنساني ***Global Environmental Change and Human Security*** التي قام بها مجموعة من الباحثين، على

)1(- Jon, Barnett, Environmental Security. Ibid. P. 203.
)2(- Jon Barnett, Environmental security. Ibid. p. 202.

رأسهم "جون بارنيت" *J. Barnett* و "ريتشارد مانيو" *R. Mathew* على أنه: "يتحقق متى، وأين يكون الأفراد والمجتمعات يتمتعون بالخيارات اللازمة لإنهاء/ تخفيف التكيف مع التهديدات، التي تواجه حقوقهم الإنسانية، البيئية، والاجتماعية، ويتمتعون بالقدرة والحرية لتطبيق هذه الخيارات، ويشاركون بفعالية في متابعة هذه الخيارات"، وبمعنى آخر، فإن الأمن الإنساني يتعلق بمختلف الظروف، التي يكون فيها الأفراد والجماعات قادرين على إدارة الضغوط التي تمس بحاجاتهم،حقوقهم، وقيمهم، فعندما لا يكون لدى الأفراد خيارات كافية لتجنب / التكيف مع التغير البيني، فإن ذلك سيؤدي إلى تقويض حاجاتهم، حقوقهم وقيمهم، وبالتالي يصبحون غير مؤمنين بينيا .

هذا التعريف يهتم بالقيم، ويعترف بأن الأمن الإنساني يرتبط بالحاجات (*needs*) والحقوق (*rights*)، وهذا يصب في قلب فكرة العدالة.

إن وصف الأمن الإنساني بأنه متغير (*variable*) يجعلنا نسلط الضوء على الطرق المتباينة عبر الزمان والمكان، فليس كل الناس مؤمنين بطريقة متساوية عبر العالم، و ليسوا كلهم مؤمنون بطريقة متساوية عبر مراحل أعمارهم، وهذا ما يستدعي الحاجة إلى تحليل الاستراتيجيات المترابطة وغير المتماثلة للأمن الإنساني، فمثلا المكاسب الأمنية لشخص ما قد تكون تكاليف بالنسبة للآخرين، حيث يرى "كين بوث" *Ken Booth* أن استراتيجيات الأمن الإنساني يمكن أن تكون ناجحة، فقط إذا لم تخلق حالة لاأمن في منطقة أخرى، أو لاأمن للأجيال القادمة، إضافة إلى أن كلمة متغير تعني حسبما يراه "أمارتيا سين *Amartya Sen*" أن الأمن الإنساني لا يرتبط بالحياة الستاتيكية الثابتة، وإنما تتعلق بالحياة المزدهرة، أين يتمكن الأفراد من تحقيق تطلعاتهم المشروعة في حياة أفضل، مع الإشارة إلى طبيعة الأمن الإنساني باعتباره عملية تسعى إلى تحقيق أهداف الأفراد.[1]

بالنسبة للعلوم الاجتماعية الغربية، يعتبر الفرد العنصر الأكثر أهمية في المجتمع، لذلك فإنه يجب التركيز عليه في إدارة الضغوط البيئية، و هذا ينبني على منهج "أمارتيا سين *Amartya Sen*" في القدرات، الحريات، والتي تنظر إلى الأفراد و الجماعات ليسوا كضحايا سلبيين(*passive victims*) بل كفواعل

)1(- Richard A, Matthew. Ibid .p. 18.

رئيسيين يعملون على تحقيق أمنهم الإنساني، يقومون بإدارة الضغوط على حاجاتهم، حقوقهم وقيمهم بفعالية، من خلال الاعتماد على الحريات والفرص، وقد ذكر *Amartya Sen* في سنة 1999 خمس حريات، هامة هي: الفرص الاقتصادية، الحريات السياسية، الفرص الاجتماعية، ضمان الشفافية، حماية الأمن. ويضيف جون بارنيت *Jon Barnett* إلى هذه القائمة التحرر من العنف المباشر، والتوزيع العادل للحريات داخل الجماعة، وبين الأجيال كحريات هامة، إضافة لما ذكره *Sen Amartya* من أجل تعزيز قدرات الفرد والجماعة، والحفاظ على حياته من التحديات الاجتماعية والبيئية. نستنتج من كل هذا أن معالجة التدهور البيئي تقتضي منا تعزيز العدالة الاجتماعية بين الشعوب في الوقت الحالي، و في المستقبل، و ذلك من خلال تعزيز أبعاد الأمن الإنساني الأخرى.

خلاصة واستنتاجات:

يمكننا الخلوص في نهاية هذا الفصل إلى النتائج التالية:

1. تختلف تفسيرات الأمن البيئي تبعا للوحدة المرجعية المراد تأمينها، مصادر التهديد لهذه الوحدة، والحلول المقترحة، وتبعا لذلك يمكن أن تكون البيئة موضوعا مرجعيا للأمن، كما يمكن أن تكون تهديدا أمنيا سواء للدول أو الأفراد.

2. ساهم الأمن البيئي في كل من عمليتي توسيع وتعميق الأمن، من خلال نقل الدراسات الأمنية من القطاع العسكري الصلب، إلى قطاعات أخرى (القطاع البيئي)، ونقلها من المرجعية الدولاتية، إلى مرجعيات أخرى (الفرد، المجتمع...)

3. يعتبر الأمن البيئي واحدا من المكونات الأساسية للأمن الإنساني.

4. إذا كانت التغيرات البيئية تعتبر تهديدا للأمن الإنساني، فإن الحفاظ على البيئة يؤدي إلى تعزيز الأمن الإنساني.

5. الناس غير المؤمنين بيئيا، هم غير مؤمنين أيضا من جوانب أخرى.

6. يمكن تحقيق الأمن البيئي من هلال تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد، والاستدامة بين الأجيال.

خاتمة

وفي ختام هذا البحث لا بد لي من تقديم استنتاجات توصلت إليها بعد هذه الدراسة:

يعتبر الأمن البيئي من القضايا الأمنية غير التقليدية، التي ساهمت في توسيع وتعميق مفهوم الأمن.

تختلف تفسيرات الأمن البيئي تبعا للوحدة المرجعية المراد تأمينها، إذا تم اعتماد الدولة ككائن مرجعي، هنا يتعلق الأمر بالأمن الوطني، أما إذا تمركز حول الإنسان كوحدة مرجعية، هنا يتعلق الأمر بالأمن الإنساني.

عندما تهدد التغيرات البيئية أمن الدولة، فإن هذه الأخيرة ستقوم باتخاذ إجراءات تحافظ من خلالها على أمنها، ولكن هذه الإجراءات قد تسبب آثارا سلبية على الأمن الإنساني.

إن تفسير الأمن البيئي من منظور الأمن الإنساني قد يعتبر اعتراف بأن الأمن الوطني لا يحقق حياة أفضل للشعوب، ومع ذلك هناك من يرفض الأمن الإنساني واعتبروه بمثابة انحراف عن أهداف الأمن الوطني.

ورغم ذلك لا يمكن أن ننكر أن مقاربة الأمن الإنساني تعتبر الأشمل والأوفر حظا في التعامل مع المخاطر المختلفة من أجل توفير حياة كريمة للإنسان.

من وجهة نظرنا نعتقد أن التهديدات البيئية تكون أكثر خطرا على الأمن الإنساني اعتبارا للتأثيرات العديدة والمختلفة، بالإضافة إلى أن تهديد الإنسان يؤدي إلى فنائه، وفناء الإنسان يعني فناء الحياة بأكملها.

نخلص من كل هذا أن الأمن البيئي يمثل مرجعية أساسية لمراقبة كل الأنظمة والقوانين، التي تجسد إستراتيجية بيئية مثالية لتحقيق الأمن والاستقرار للدولة والإنسان، ولكن للحفاظ على الأمن البيئي لابد من مراعاة ثلاث جوانب:

- الجانب الإستباقي لمنع ظهور مخاطر ومشاكل بيئية أو صراعات.

- الجانب الوقائي لمنع تفاقم التغيرات البيئية وتهديداتها.

- الجانب العلاجي لمعالجة الأضرار البيئية ومساعدة من تأثر بالتهديدات البيئية.

يجب كذلك تحسين وتطوير التشريعات البيئية والسياسات البيئية المتبعة، والهيئات القائمة على المسائل البيئية بما يتماشى والاتفاقيات الدولية، مع تحديد عقوبات صارمة لأي اعتداء على البيئة وأمنها،بالإضافة إلى سن قانون للجباية البيئية، خاصة للمنتجات والمنشآت الصناعية التي تشكل تهديدا للبيئة مع تفعيلها حتى لا تبقى القوانين مجرد حبر على ورق.

ضرورة ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتطوير أساليب استغلال وتنمية الطاقات المتجددة وغير المتجددة.

وأخيرا ضرورة إدارة المخاطر البيئية عن طريق إجراء بحوث ودراسات علمية باستعمال تكنولوجيات علمية متطورة.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــــــوان **رقم الصفحة**

كلمة الشكر

إهداء 01

إهداء 02

مقدمة أ

الفصل الأول: البيئة كمحدد أمني.

المبحث الأول: الأمن والأمن الإنسان. 08

المطلب الأول: ماهية الأمن. 08

الفرع الأول: تعريف الأمن لغة وإصطلاحا. 08

الفرع الثاني: المقاربات النظرية لأمن. 10

المطلب الثاني: الأمن الإنساني كمنظور جديد للدراسات الأمنية. 17

الفرع الأول: مفهوم الأمن الإنساني و خصائصه. 18

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الإنساني والتهديدات المرتبطة به 22

المبجث الثاني: الأمن البيئي – مقاربة الأمن الوطني –. 25

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للبيئة والأمن البيئي. 25

الفرع الأول: مفهوم البيئة. 26

الفرع الثاني: ماهية الأمن البيئي. 29

المطلب الثاني: البيئة كقضية أمن وطني. 32

الفرع الأول: أمننة البيئة. 32

الفرع الثاني: الببئة والنزاع العنيف. 34

خلاصة واستنتاجات 37

الفصل الثاني: البيئة كقضية أمن إنساني.

المبحث الأول: من البيئة وأمن الدولة إلى البيئة وأمن الإنسان. 41

المطلب الأول: الأمن البيئي وتوسيع مفهوم الأمن. 41

المطلب الثاني: تهديدات النشاط الإنساني للبيئة 45

المبحث الثاني: التهديدات و الفرص التي تقدمها البيئة للأمن الإنساني، ودور العدالة في تحقيق الأمن البيئي. 51

المطلب الأول: التهديدات البيئية للأمن الإنساني. 51

المطلب الثاني: الفرص التي تتيحها البيئة للأمن الإنساني. 54

المطلب الثالث: العدالة والأمن البيئي. 55

خلاصة واستنتاجات 60

خاتمة 61

قائمة المراجع 64

فهرس المحتويات 69